إطار الإدارة الفعالة للأراضي

مرجع لتطوير وإصلاح وتجديد وتعزيز وتحديث ومراقبة إدارة الأراضي

فريق الخبراء المعني بإدارة الأراضي وإستخدامها

لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجيومكانية العالمية

أيار/مايو 2020

تســـعى لجنة خبراء الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجيومكانية العالمية، بصـــفتها الهيئة الحكومية الدولية العليا، إلى القيام بدور رائد في وضـع أجندة لإدارة المعلومات الجيومكانية على الصـعيد العالمي وتعزيز اسـتخدامها في التصـدي للتحديات العالمية الرئيسـية. فلجنة خبراء الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجيومكانية العالمية هي عبارة عن منتدي يقوم بالاتصـــال والتنســـيق فيما بين الدول الأعضـــاء من جهة و بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

أمانة لجنة خبراء الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجيومكانية العالمية

قسم إدارة المعلومات الجيومكانية العالمية

شعبة الإحصاءات

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الأمم المتحدة

المحتوي:

قائمة الإختصارات 4

ملخص تنفيذي 6

الخلفيه 10

سبعة عشر هدفاً لتحويل عالمنا 10

الأجندة العالمية والمبادئ التوجيهية 11

إدارة المعلومات الجيومكانية العالمية 13

الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية 14

إدارة الأراضي الفعالة 15

الحاجة إلى إدارة فعالة للأراضي 16

الناس – القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله تحقيق الكرامة والمساواة 16

كوكب الأرض – حماية الموارد الطبيعية لكوكبنا والمناخ للأجيال القادمة 17

الازدهار – ضمان الازدهار والرفاه للمجتمعات 17

السلام– تحقيق السلام والعدل والمجتمعات القوية 18

الشراكة – تنفيذ الأجندة من خلال تحقيق شراكة عالمية متينة 18

الالتزام العالمي 19

الإطار المتوقع للإدارة الفعالة للأراضي 20

الرؤيه 20

المهمة 20

الأهداف والمتطلبات 20

النتائج 22

الجهات ذات العلاقة 23

الاستخدام والتطبيق 23

المسارات التسعة لإطار الإدارة الفعالة للأراضي 24

المسار الأول: الحوكمة والمؤسسات والمساءلة 25

المسار الثاني: الجانب القانوني والسياسات 26

المسار الثالث: المالي 28
المسار الرابع: البيانات..... 29
المسار الخامس: الابتكار 31
المسار السادس: المعايير 32
المسار السابع: الشراكات 34
المسار الثامن: بناء القدرات والتدريب..... 35
المسار التاسع: الدعوة والتوعية..... 37
الخلاصة والآفاق المستقبلية..... 38

قائمة الإختصارات

ABLOS	الهيئة الاستشارية لقانون البحار
CBO	منظمة مجتمعية
CoFLAS	تثمين وتمويل خدمات استخدام الأراضي
CSO	منظمة المجتمع المدني
DRM	إدارة الكوارث والتصدي للمخاطر
FELA	إطار الإدارة الفعالة للأراضي
FFPLA	إدارة الأراضي المخصصة للأغراض
FIG	الاتحاد الدولي للمساحين
GEC	معايير تقيم الجنس البشري
GLTN	الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي
GNSS	النظام العالمي للملاحة الفضائية
HILUCS	هيكلة نظام تصنيف استخدام الأراضي الخاصة بالبنية التحتية للمعلومات المكانية في أوروبا
ICT	تقنية الاتصالات والمعلومات
IFC	الشركة الدولية للتمويل
IGIF	الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية
IHO	المنظمة الدولية للمسح البحري
INSPIRE	البنية التحتية للمعلومات المكانية في أوروبا
IPCC	الفريق الدولي المعني بتغير المناخ
ISO	المنظمة الدولية للتقييس
LA	إدارة الأراضي
LBF	التمويل العقاري
LADM	نموذج مجال إدارة الأراضي
LAS	نظام إدارة الأراضي
LGAF	إطار تقييم حوكمة الأراضي
MBI	أدوات السوق

MOOC	الدورات الدراسية المفتوحة على الإنترنت
MSP	التخطيط البحري/الملاحي المكاني
NGO	المنظمات غير الحكومية
NPO	المنظمات غير الربحية
NSDI	البنية التحتية الوطنية للبيانات المكانية
NUA	جدول الأعمال الحضري الجديد
OGC	اتحاد البيانات الجيومكانية المفتوحة
PhD	شهادة الدكتوراة
PPP	الشاركة بين القطاعين العام والخاص
R&D	البحوث والتطوير
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
STDM	نموذج نطاق الحيازة الإجتماعية
UN	هيئة الأمم المتحدة
UNECE	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
UN–FAO	منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة
UN–Habitat	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
UN–GGIM	لجنة خبراء الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجيومكانية العالمية
VGGT	المبادئ التوجيهية الطوعية المتعلقة بالحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

ملخص تنفيذي

قامت لجنة خبراء الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجيومكانية العالمية [1]في دورتها الثامنة المنعقدة في آب/أغسطس 2018م على تشجيع فريق الخبراء المنضوي تحت لوائها والمعني بإدارة الأراضي وتنظيمها على مواصلة جهوده الحثيثة في الدعوة وإزكاء ورفع الوعي بالمزايا والفوائد التي سيتم جنيها من نظم إدارة الأراضي وتنظيمها بصورة تتسم بالكفاءة والفعالية[2] ، وصياغة توجيهات شاملة في مجال السياسات يمكن للدول الأعضاء الاقتداء بها . وفي هذا الصدد، نجد أن فريق الخبراء قد أخذ بعين الاعتبار النظر في جميع المفاهيم والطرق المتاحة والمقبولة والملائمة عالمياً والعمل على تضمينها من أجل ربط الناس بالأرض بصورة تتسم بالفعالية والكفاءة ؛ والعمل على توثيق وتسجيل وتعريف الناس على علاقتهم بالأرض في جميع أشكالها من أجل تأمين الأراضي وحقوق الملكية للجميع.[3]

إن خطة أجندة العام 2030م للتنمية المستدامة هي خطة عمل عالمية من أجل الشعوب والكوكب والرخاء والسلام والشراكات. وإذا تحققت هذه الخطة فسوف تتحسن الحياة بشكل كامل وسيتحول العالم نحو الأفضل. فعندما تتبنى الدول الأعضاء الوثيقة الختامية للأمم المتحدة، "تحول عالمنا: أجندة العام 2030م للتنمية المستدامة " المعنية باتخاذ الخطوات التحويلية اللازمة لتحويل العالم إلى مسار التنمية المستدامة والمرنة ، تواصل مسيرتها الجماعية، مع ضمان ألا يتخلف عنها أحد.[4]

وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن الأغلبية العظمى من البشر لا يتمتعون بحقوق مضمونة في الأرض[5] ، ولهذا كان لا بد من إقامة مجتمعات مستدامة وشاملة ، وهذا الأمر يستدعي إلى تسريع الجهود المبذولة لتوثيق وتسجيل والاعتراف بإرتباط الناس بالأرض بجميع أشكالها.[6،7،8،9] ويدرك فريق الخبراء هذه الحاجة الملحة، إدراكا منه للظروف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المتنوعة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

---

[1] واعترافاً بضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 24/2011 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2011، بوصفه الآلية الحكومية الدولية العليا لاتخاذ القرارات المشتركة وتحديد الاتجاهات فيما يتعلق بإنتاج المعلومات الجيومكانية وتوافرها واستخدامها في أطر السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية مع الدول الأعضاء. وفي 27 تموز/يوليه 2016، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار 27/2016 لتعزيز وتوسيع ولاية لجنة الأمم المتحدة المعنية بالشؤون الجغرافية، ودعا اللجنة إلى تقديم تقرير عن جميع المسائل المتعلقة بالجغرافيا والمعلومات الجغرافية المكانية والمواضيع ذات الصلة.

[1] لـ(فيلا)، 'يتم تعريف إدارة الأراضي على نطاق واسع وينظر إليها على أنها تتضمن النظريات والنهج المتعلقة بالسجل العقاري، وتسجيل الأراضي، ونظم معلومات الأراضي. وهو يدعم أنشطة أوسع نطاقا لإدارة الأراضي.

2بالنسبة إلى إطار الإدارة الفعالة للأراضي ، تم تعريف "إدارة الأراضي" على نطاق واسع وينظر إليها على أنها تتضمن النظريات والنهج المتعلقة بالسجل العقاري وتسجيل الأراضي وأنظمة معلومات الأراضي. وهو يدعم أنشطة إدارة الأراضي على نطاق أوسع.

[3] لـ(فيلا)، 'يتم تعريف إدارة الأراضي على نطاق واسع وينظر إليها على أنها تتضمن النظريات والنهج المتعلقة بالسجل العقاري، وتسجيل الأراضي، ونظم معلومات الأراضي. وهو يدعم أنشطة أوسع نطاقا لإدارة الأراضي.

[4] ديباجة قرار الجمعية العامة 1/70 الذي يحول عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

[5] وكما هو محدد فيما بعد، فإن الحقوق في الأراضي معرَّفة تعريفاً واسعاً بحيث تشمل حقوق المياه والسكن والكائنات الحية والمعادن وغيرها من حقوق الموارد

[6] Enemark, S., Bell, K. C., Lemmen, C. H. J., & McLaren, R. (2014). *إدارة الأراضي المناسبة الغرض*. الاتحاد الدولي للمساحين (FIG).

[7] زيفنبرغن، ج. ، أوغستينوس، سي، أنطونيو، د.، وبينيت، ر. (2013). إدارة الأراضي المراعية للفقراء: مبادئ لتسجيل حقوق الأراضي للمقصّر. *سياسة استخدام الأراضي*, *31*, 595-604.

[8] Deininger, K. W. (2003). *سياسات الأراضي من أجل النمو والحد من الفقر*. منشورات البنك الدولي.

[9] (ه) المبادئ التوجيهية الطوعية التي وضعها الاتحاد بشأن الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني -http://www.fao.org/3/a i2801e.pdf

إدارة الأراضي تربط الناس بالأرض وتعمل على تنويرهم عن " "كيفية " و "ماهي" و "هوية " و "زمان"و "مكان" حيازة الأراضي، واستخدام الأراضي، وقيمة الأراضي، وتطوير الأراضي.[10] إن نظم إدارة الأراضي هي الأساس الذي تقوم عليه عملية تسجيل مجموعة معقدة من الحقوق والقيودات والمسؤوليات المتعلقة بالأشخاص والسياسات والأماكن. ويجب أن تكون الإدارة الفعالة للأراضي مستوفية للغرض، ومناسبة وكافية، وقابلة للتشغيل المتبادل ومستدامة، ومرنة وشاملة، وقادرة على تسريع الجهود الرامية إلى توثيق وتسجيل الاعتراف بالأشخاص ورصد علاقاتهم بالأرض بجميع أشكالها. وتتيح الإدارة الفعالة للأراضي للبشرية إمكانية الحصول على أفضل حقوق الأراضي والممتلكات وسلامتها، مع ملاحظة أنه لا يمكن لجميع الجهات الفاعلة أن تكون راضية عن كل قرار تصدره إدارة الأراضي، وكما أن الإدارة الفعالة للأراضي قادرة على امتصاص حدة المشكلات المتعلقة بالأراضي لأنها هي السبب الرئيسي في ظهور الصراعات ، وتعمل على استصحاب الجميع دون أن يتخلف أحد – وذلك التزاماً بخطة العام 2030 .

يعمل إطار الإدارة الفعالة للأراضي كدليل شامل للسياسة ويوفر مرجعا للدول الأعضاء للاستعانة به عند تطوير أو تجديد أو إصلاح أو تعزيز أو تحديث أو مراقبة إدارة الأراضي. ويسعى الإطار على وجه التحديد إلى:

- تطبيق الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية[11] في قطاع الأراضي، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- وضع رؤية شاملة لفهم الإدارة الفعالة للأراضي والدعوة إليها وتعزيزها؛
- تقديم الارشاد والتوجيه الاستراتيجي فيما يخص خطط العمل على مستوى الدول من ناحية إعدادها وتنفيذها؛
- الدعوة إلى التعزيز المستمر لإدارة الأراضي والإجراءات الإدارية ، والتقنيات والأدوات؛
- تعزيز الشراكات المتعددة الأطراف من خلال الخطاب السياسي أو تنسيق الإدارة الفعالة للأراضي بهدف زيادة توجيه السياسات القائمة بالفعل في الدول الأعضاء.

وقد تم عرض إطار الإدارة الفعالة للأراضي على لجنة خبراء الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجيومكانية العالمية للموافقة عليه وإقراره . ومن المعلوم أن هذا الإطار وضع لجميع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وجميع الولايات القضائية وجميع الجهات ذات العلاقة الآخرى. ويتكون هذا الاطار من أربعة أجزاء. يتناول الجزء الأول منها وصفاً للمعلومات الأساسية المتعلقة بالسياق ومحركات إطار الإدارة الفعالة للأراضي. أما الجزء الثاني فيصف الإدارة الفعالة للأراضي وكيفية ارتباطها بأهداف التنمية

[10] http://ggim.un.org/meetings/2018-Deqing-Expert-Group/documents/Concept_Note.pdf
[11] http://ggim.un.org/IGIF /

المستدامة. ويقدم الجزء الثالث بياناً رفيع المستوى عن الرؤية، والأهدافا، والمتطلبات، والنتائج. ويضع الجزء الرابع إجابة للرؤية من خلال وضع تسعة مسارات للإدارة الفعالة للأراضي، ومشتملاً على سلسلة من الإجراءات ذات الأولوية لتكون كارشادات للتنفيذ.

تلبي الادارة الفعالة للأراضي احتياجات جميع البشر، ويجب أن:

- إشاعة الثقة والطمأنينة ، وتعزيز الأمن، والسلامة، والسلام وبناء السلام؛
- تسريع نسبة السكان الذين يعانون من أمن الحيازة؛
- السماح بالتنمية الاقتصادية من خلال دعم أنظمة عائدات تحصيل قيمة الأراضي التي تتسم بالعدالة والشفافية ؛
- تعزيز المشاركة المتعددة التخصصات والقطاعات من أجل تحقيق تكامل المعلومات الجيومكانية؛
- المساهمة في المجتمعات الريفية والحضرية الذكية والمرنة، وذلك من خلال تخطيط الاستخدام المكاني للأرض واستغلال الأراضي بصورة عادلة ، والعمل على تنمية الأراضي؛
- ضمان استخدام الأراضي على أساس تشاركي وشامل وتخطيط استخدام الأراضي؛
- تعزيز الاعتراف بالحقوق الكاملة للشعوب الأصلية والشعوب الضعيفة في أراضيها وأقاليمها ومواردها والاعتراف بالتقاليد الجماعية والعادات والأعراف ،الحيازة بما يتفق مع الالتزامات الحالية بموجب القانون الوطني والدولي ؛
- العمل على تشجيع قيام أسواق للأراضي عند الحاجة تتسم بالكفاءة والاستدامة والعدالة ، على تأخذ في الاعتبار حيازة الأراضي وقيمتها واستخدامها والجوانب الخاصة بتطويرها ؛
- التعامل مع جميع الظروف والأوضاع والأشخاص – في أوقات السلام والازدهار، وفي أوقات الكرب والشدة (بما في ذلك الكوارث والنزاعات ، والهجرة القسرية وتشريد البشر ، والفقر، وندرة الغذاء والمياه)؛
- تمكين الشراكات، وجمع المعارف وبناء المهارات والخبرات في مجال حيازة الأراضي، وقيمة الأراضي، واستخدام الأراضي، وتطوير الأراضي ؛ و
- تعزيز مستوى الاستعداد على التكييف لمواجهة قضايا تغير المناخ، ودعم التنوع البيولوجي والمحافظة على النظام البيئي والعمل على استدامته.

ويهدف إطار الإدارة الفعالة للأراضي من خلال مساراته التسعة إلى تقديم المرجع والدليل للدول الأعضاء عند قيامها بإنشاء وتعزيز وتنسيق ومراقبة إدارة الأراضي على المستوى الوطني أو دون الوطني . ويكون إطار الإدارة الفعالية للأراضي متوافقاً بشكل مباشر مع الاستراتيجية الشاملة للإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية (IGIF)، وتطبيق الاطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية في قطاع الأراضي. وتهدف المسارات التسعة لإطار الإدارة الفعالة للأراضي إلى توفير آلية نحو القيادة الفعالة نحو القيادة الفعالة والدعوة والتعبئة والإجراءات من أجل التوثيق الفعال والتسجيل والاعتراف بإرتباطات الناس بالأراضي على جميع أشكالها من أجل رفاهية المجتمع والبيئة والاقتصاد.

وسيستفيد إطار الإدارة الفعالة للأراضي من استخدام الدليل التنفيذي للإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية باعتباره مصدراً مرجعياً للحكومات تستطيع من خلاله تقييم ، وتصميم ،وتخطيط ، وتنفيذ والمحافظة على الإدارة الفعالة للأراضي في بلدانها وبذلك يمكنها من إحداث تغيير إيجابي في التحول والحصول على فوائد، مرئية ومستدامة.

ويعتبر الإطار عبارة عن وثيقة حية، تتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري لتناسب الظروف، والسياق العالمي المتغير، والتطور السياسي والتقني والاقتصادي ، والمناظر الطبيعية البيئية والمجتمعية

الخلفيه

سبعة عشر هدفاً لتحويل عالمنا

دخلت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لأجندة العام 2030 لخطة التنمية المستدامة حيز التنفيذ في الأول من يناير عام 2016م– والتي تبناها قادة العالم في سبتمبر 2015م في قمة تاريخية للأمم المتحدة – وينبغي أن تطبق هذه الأهداف على جميع بلدان العالم خلال الفترة من 2016م إلى عام 2030، وستحشد الجهود لإنهاء جميع أشكال الفقر، ومكافحة أوجه عدم المساواة، والتصدي لتغير المناخ، مع ضمان ألا يتخلف عنها أحد . وتبين الأهداف السبعة عشر وغاياتها الـ(169) حجم وتطلعات الأجندة.

الشكل 1: أهداف التنمية المستدامة[12]

وتعتبر أهداف التنمية المستدامة دعوة إلى العمل من قبل جميع الدول لتعزيز الازدهار وسلامة كوكب الأرض. وهي تدرك أن إنهاء الفقر يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع استراتيجيات النمو الاقتصادي، وأيضاً العمل على تلبية الاحتياجات الاجتماعية، والتي تشمل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل، وكل ذلك في إطار معالجة قضايا تغير المناخ والحماية البيئية. فعلاقات البشر بالأرض تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على جميع أهداف التنمية المستدامة.

[12] https://sustainabledevelopment.un.org/?menu=1300

Goal 1 End poverty in all its forms everywhere	
Target 1.4 By 2030, ensure that all men and women, in particular the poor and the vulnerable, have equal rights to economic resources, as well as access to basic services, ownership and control over land and other forms of property, inheritance, natural resources, appropriate new technology and financial services, including microfinance	Indicator 1.4.2 Proportion of total adult population with secure tenure rights to land, (a) with legally recognized documentation, and (b) who perceive their rights to land as secure, by sex and type of tenure
Goal 5 Achieve gender equality and empower all women and girls	
Target 5.a Undertake reforms to give women equal rights to economic resources, as well as access to ownership and control over land and other forms of property, financial services, inheritance and natural resources, in accordance with national laws	Indicator 5.a.1 (a) Proportion of total agricultural population with ownership or secure rights over agricultural land, by sex; and (b) share of women among owners or rights-bearers of agricultural land, by type of tenure Indicator 5.a.2 Proportion of countries where the legal framework (including customary law) guarantees women's equal rights to land ownership and/or control

الشكل 2: أمثلة عن الأهداف والغايات والمؤشرات المتعلقة بالأراضي

الأجندة العالمية والمبادئ التوجيهية

إن الأجندة العالمية الخاصة بالسياسات ، والمبادئ التوجيهية ، والأدوات ، والأساليب والمفاهيم المرجعية والمقاربات الصادرة من المنظمات العالمية والوكالات المانحة المعترف بها دوليًا ، وشركاء التنمية والهيئات المهنية العليا، والأوساط الأكاديمية ، والمنظمات غير الحكومية ، ومنظمات المجتمع المدني والشبكات ذات العلاقة ، فجمعيها قائمة على المفهوم المعاصر القائل بأن لجميع الناس الحق في مستوى معيشي لائق بهم[13]، بغض النظر عما إذا كانت العلاقات بين الناس والأرض هي علاقات رسمية أو غير رسمية أو نظامية أو عرفية أو قانونية أو مشروعة أو ذات طبيعة أخرى .

يمكن الحصول على نشأة هذه الحقوق في المادة 25 من إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م، وما تلاه من إعلانات وبيانات وأجندة تعلن اعترافاً محدداً فيما يتعلق بالسكن[14]والغذاء[15] وحيازة الممتلكات من قبل مجموعات السكان الأصليين والمهاجرين واللاجئين العائدين[16]. والمزيد من الدعم يظهر في البيانات التي تدعو إلى وجود مؤسسات وممارسات داعمة فيما يتعلق بهذه الحقوق[17] ، بما في ذلك فض الصراعات والنزاعات.[18]

[13] https://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/
[14] شاهد - 1976 فانكوفر الإعلان؛ الموئل اسطنبول 1996، الفقرة 40(ب) (www.un.org/multiflow/wp-content/upload/2015/10/istanbul-declaration.pdf)
[15] انظر - دستور منظمة الأغذية والزراعة لعام 1945، الديباجة؛ مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996، 2002؛ الأهداف الإنمائية للألفية، 2000 (رقم 1 و3 و7 - القضاء على الجوع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وضمان الاستدامة البيئية
[16] انظر - إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام 2007؛ الاتفاقية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية المادة 16؛ المادة 11 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين المادة 15؛ مبادئ الإسكان وإعادة الممتلكات للاجئين والمدّة 5 و7 من قانون المشردين داخلياً؛ المادة 1 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الفن b21، الميثاق الأفريقي حول مبادئ الإنسان والشعوب الفن 14
[17] انظر - المبدأ 2 من إعلان ستوكهولم لعام 1972؛ 1996 هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1-2؛1992 خطة عمل ريو العالمية - مع المعلومات الجغرافية كأساس لتشكيل السياسات
[18] انظر - مذكرة الأمين العام التوجيهية للأمم المتحدة لعام 2019 بشأن الأمم المتحدة والأرض والنزاعات

تعتبر الأهداف الشاملة الخاصة بالمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازة (VGGTs) هي الأكثر معاصرة ، من أجل تحقيق الأمن الغذائي للجميع، ولدعم الإعمال التدريجي للحق في غذاء كافٍ في ســـياق الأمن الغذائي الوطني. وقد اعتمدتها وأقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في 11 مايو/آيار 2012م، وتعزز هذه المبادئ التوجيهية الطوعية حقوق الحيازة المضمونة والوصول العادل إلى الأراضي ومصايد الأسماك والغابات فيما يتعلق بجميع أشكال الحيازة العامة ، أو الخاصة أو المجتمعية أو الأصلية أو العرفية أو غير الرسمية.

تمثل الأجندة الحضرية الجديدة (NUA) رؤية مشتركة لمستقبل أفضل وأكثر استدامة بين المناطق الحضرية والريفية.وإذا كان التحضـــر تم التخطيط له وإدارته بشـكل جيد ، فإنه يمكن أن يكون أداة قوية لتحقيق التنمية المســتدامة للدول النامية والمتقدمة النمو على السواء. وقد تم التأكيد على أهمية الأراضـي في التنمية الحضـرية والحاجة إلى مراقبة حوكمة الأراضـي في المناطق الحضـرية في الأجندة الحضـرية الجديدة التي وافقت عليها الدول الأعضـاء خلال مؤتمر المستوطنات البشرية الثالث الذي عقد في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016م .

ويمكن الحصـول على قوة دفع مماثلة في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة[19] (الفاو)، برنامج الأمم المتحدة للمسـتوطنات البشرية [20]، والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضـي[21]، والفريق الدولي المعني بتغير المناخ [22] حيث أنها تمثل دعوة بارزة وأدوات تطوير متعلقة بإدارة الأراضـي وتنظيمها. كما أن المنشورات والتوصيات الصـادرة عن الجهات المانحة العالمية وشركاء التنمية مثل البنك الدولي[23] لها تأثير كذلك على الطرق والأساليب والأدوات المقدمة. بالإضافة إلى السياسات والأدوات التي تم تطويرها فيما يتعلق بحقوق الجميع في الأراضـي[24]، إدارة الأراضـي الملائمة للغرض [25،26]، تسـجيل الأراضـي لصـالح الفقراء[27]، سـلسـلة حقوق الأراضـي[28]، حصـول المرأة على الأراضـي[29]، نموذج مجال الحيازة الاجتماعية[30]، إعلان الأمم المتحدة بشـأن حقوق الشـعوب الأصـلية[31]، المذكرة الإرشـادية للأمين العام بشـأن الأراضـي والنزاعات[32]، إطار سـينداي للحد من مخاطر الكوارث[33] وإطار ومبادئ توجيهية بشأن سياسة الأراضي في أفريقيا[34]، وغيرها من المواضيع الأخرى المذكورة من ضمن إطار

[19] /http://www.fao.org/home/en
[20] /https://unhabitat.org
[21] /https://gltn.net
[22] انظر التقرير الخاص لعام 2019 للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن تغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، والأمن الغذائي، وتدفقات غازات الدفيئة في النظم الإيكولوجية الأرضية
[23] /https://www.worldbank.org
[24] /https://unhabitat.org/books/secure-land-rights-for-all
[25] https://www.fig.net/pub/figpub/pub60/Figpub60.pdf
[26] Enemark, S., K. C. Bell, C. Lemmen و R. McLaren (2014). إدارة الأراضي المناسبة للغرض، كوبنهاغن: البنك الدولي والاتحاد الدولي لم المساحين للأراضي.
[27] /https://gltn.net/download/designing-a-land-records-system-for-the-poor
[28] /https://unhabitat.org/books/framework-for-evaluating-continuum-of-land-rights-scenarios
[29] https://gltn.net/download/women-and-land-in-the-muslim-world/?wpdmdl=11954&refresh=5c7364b4175d21551066292
[30] https://stdm.gltn.net
[31] https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/declaration-on-the-rights-of-indigenous-peoples.html
[32] https://www.un.org/en/events/environmentconflictday/pdf/GN_Land_Consultation.pdf
[33] https://www.unisdr.org/we/coordinate/sendai-framework
[34] https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/fg_on_land_policy_eng.pdf

الإدارة الفعالة للأراضي. وعلاوة على ذلك، فإن إطار تقييم إدارة الأراضي[35] (LGAF) والعمل التأسيسي لسياسات الأراضي من أجل النمو والحد من الفقر[36] توجه المسار الاستراتيجي المتعلق بالمساءلة والإطار الذي تقوم عليه على التوالي. وبالمثل، فإن المعيار رقم 19152 نموذج مجال إدارة الأراضي[37]، هو معيار المنظمة الدولية للتقييس المعتمد، وتم ربطه باتحاد البيانات الجيومكانية المفتوحة[38] والمنظمة الدولية للمسح البحري[39] (المعيار إس -121التخوم والحدود البحرية) من أجل وضع المبادئ على مستوى إدارة البيانات والمعلومات. الأدوات العملية للحد من الفساد والاحتيال ، مع تعزيز قدرة الأفراد والمنظمات على مقاومة ذلك [40]، تؤثر أيضًا على إطار الإدارة الفعالة للأراضي.

إدارة المعلومات الجيومكانية العالمية

وافقت لجنة الأمم المتاحدة لإدارة المعلومات الجيومكانية العالمية في دورتهاالرابعة المنعقدة في شهر آب/أغسطس 2014م على إضافة بند عمل جديد بعنوان "تطبيق المعلومات الجيومكانية المتعلقة بإدارة الأراضي وتنظيمها" في جدول الأعمال المؤقت الخاصة بالدورة الخامسة. وحثت هولندا فى بيانها المؤيد لجنة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجيومكانية العالمية " *على العمل ويمكنها أن تعلب دوراً قوياً في هذا الصدد. وبذلك، سستقوم " لجنة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجيومكانية العالمية بفرض أجندة ما بعد عام 2015 . .. .. إن الإدارة الجيدة للأراضي، تقوم بالنظر في الحقوق الرسمية وغير الرسمية على السواء في استخدام وملكية الأراضي، حيث أنها مطلب أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . .. .. "* وقد أقرت لجنة الأمم المتحدة للمعلومات الجيومكانية العالمية في قرارها الصادر في دورتها ، على أهمية المعلومات الجيومكانية والحاجة إليها باعتبارها قاعدة أساسية لنظام فعال لمعلومات الأراضي يتسم بالفعالية والكفاءة لدعم إدارة أطر سياسات الأراضي ، من ناحية الحقوق العرفية، وأمن الحيازة ، وحقوق الملكية والتنمية المستدامة ، والشؤون الاجتماعية والبيئية الشاملة، والرفاه الاقتصادي.

وقد أكد إعلان أديس أبابا بشأن إدارة المعلومات الجيومكانية فيما يخص الإدارة الرشيدة للأراضي لأجندة العام 2030 أكد على أهمية [41]الإدارة الجيدة للأراضي وتنظيمها باعتبارها ركيزة أساسية للحوكمة الرشيدة والحكومات الكفؤة لمواجهة التحديات والفرص التي تتيحها أجندة العام 2030. وكان الإعلان تتويجا للمنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بإدارة المعلومات الجيوكانية العالمية الذي عقد في الفترة من 20 إلى 22 نيسان/أبريل 2016م. ويشير الإعلان على وجه التحديد إلى المبادئ التوجيهية

[35] http://www.worldbank.org/en/programs/land-governance-assessment-framework
[36] http://documents.worldbank.org/curated/en/485171468309336484/Land-policies-for-growth-and-poverty-reduction
[37] https://www.iso.org/standard/51206.html
[38] /http://www.opengeospatial.org
[39] http://www.s-121.com/w/index.php/Main_Page
[40] https://www.transparency.org/whatwedo/tools
[41] http://ggim.un.org/meetings/2016-4th_HLF/documents/Addis_Declaration_Final_22Apr2016_rev.pdf

الطوعية بشـأن الحوكمة المسـؤولة للحيازة (VGGTs) ودعمها لتطوير إدارة الأراضـي الملائمة للغرض، ولا سـيما في البلدان النامية. وكذلك أكد على أن توفر المعلومات المحدثة باسـتمرار واتاحة الوصـول إليها عبر المكان والزمان تدعم الإدارة الجيدة للأراضي وتنظيمها ، مما ينعكس ذلك على أن تكون هناك إدارة رشيدة للأراضي وكذلك على التنمية المستدامة.

وقد شجع فريق الخبراء في الدورة السادسة على معالجة مسألة إدارة الأراضي الملائمة للغرض والمعلومات الجيومكانية اللازمة لدعم الحاجة إلى ضمان حقوق الأراضي والممتلكات للجميع بصورة تتسم بالفعالية والكفاءة. وحثت لجنة خبراء الأمم المتحدة للمعلومات الجيومكانية العالمية في دورتها السابعة المنعقدة في آب/أغسطس 2017م فريق الخبراء على مواصلة جهوده الساعية لمعالجة التوجيهات الشاملة للسياسات اللازمة لوضع نظم لإدارة الأراضي وتنظيمها تتسم بالفعالية والكفاءة والاستدامة وقابلة للتشغيل المتبادل.

الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية

تبنت لجنة الخبراء في دورتها الثامنة االمنعقدة في آب/أغسطس 2018م واعتمدت الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية ليكون بمثابة الأساس والمرجعية والآلية لدعم وضع ترتيبات إدارة المعلومات الجيومكانية الوطنية والعمل على تحسينها .وكذلك العمل على تنسيق الأنشطة الرامية إلى تحقيق التوافق بين الإمكانيات والقدرات والبنى التحتية الوطنية االمتوفرة، بما في ذلك بعض الجوانب المتعلقة بقطاع الأراضي. ويهدف الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية إلى ترجمة كل هذه المفاهيم إلى إرشادات وموجهات عملية بشكل أكبر في التطبيق لاستخدام الدول الأعضاء والعمل على تحقيق ذلك بتفعيل سبعة (7) مبادي أساسية تنبثق عنها ثمانية (8) أهداف وتسعة (9) مسارات استراتيجية.

يتكون الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية من ثلاثة أجزاء باعتبارها وثائق مستقلة ولكنها مترابطة فيما بينها وهي: الجزء (1) الإطار الاستراتيجي الشامل ؛ و الجزء(2) الدليل التنفيذي ؛ الجزء(3) خطط العمل على مستوى الدول. وتكون الأجزاء الثلاثة الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية الشامل والذي يعمل تلبية احتياجات الدول لمعالجة العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛ والتي تعتمد على المعلومات المبنية على الموقع في عالم يتغير باستمرار. ويركز الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية على المعلومات المبنية على الموقع التي يتم تكاملها مع أي بيانات أخرى للإستفادة منها في معالجة المشاكل المجتمعية والبيئية، ويعمل الإطار كعاملاً محفزاً للنمو الاقتصادي وخلق الفرص، واستعياب أولويات التنمية والاستفادة منها في أي دولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الجزء (1) الإطار الاستراتيجي الشامل وهو عبارة عن إطار يحدد سياق طرح السؤال " **لماذا**" إدارة البيانات الجيومكانية بحاجة إلى تعزيز وتقوية ولماذا تعتبر عنصراً حاسماً من عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. ويركز على الدور الذي تعلبه المعلومات الجيومكانية في العصر الرقمي وكيف أنها تعتبر جزء لا يتجزأ من الوظائف الحكومية على جميع المستويات.

الجزء(2) الدليل التنفيذي وهو عبارة عن وثيقة مفصلة تدور حول السؤال "**ماذا؟**"، وهو إرشاد محدد مع الإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز وتقوية إدارة البيانات الجيومكانية. وأيضاً هو عبارة عن مصدر مرجعي لتزويد الحكومات بالمعلومات من أجل تصميم ، وتخطيط ، وإنشاء ، وتنفيذ والاحتفاظ بأطر معلومات جيومكانية متكاملة على المستوى الوطني بالدول المعنية بحيث يتم التمكين للتحول الانتقالي فيصبح واضحاً ومستداماً.

الجزء(3) خطط العمل على مستوى الدول وحيث يتناول هذا الجزء الخطط المحددة لكل دولة وتفاصيلها والتصدي للسؤال المتعلق بصيغة" **كيف** " ومتى ومن يقوم بتنفيذ المبادئ التوجيهية والخيارات والإجراءات المحددة في الدليل التنفيذي ، وتجدر الإشارة إلى أن خطط العمل على مستوى الدول هي عبارة عن خطة وليست برنامجاً بتم تنفيذه .

إدارة الأراضي الفعالة

تفيد إدارة الأراضي "بالكيفية " و "ماهي" و "هوية " و "زمان" و "مكان" حيازة الأراضي، واستخدام الأراضي، وقيمة الأراضي، وتطوير الأراضي[42]. وتوصف إدارة الأراضي بأنها عملية تحديد وتسجيل ونشر وتحديث المعلومات الخاصة بالعلاقة التي تربط ما بين الناس والأرض[43]. وتعتبر إدارة الأراضي هي المسؤولة عن ذلك العمل ، إذا ما قامت بالعمل بشكل مستمر وأن توازن مابين الإجراءات والموارد مع المطالب المجتمعية الحيوية[44] . وينبغي أن يفسر مصطلح "الأرض" بمعناه الواسع، على أن يشمل ذلك أيضاً المسطحات المائية (الأنهار والبحيرات والبحار والمحيطات) والمساحات التي توجد فوق وتحت السطح ، أي الفضاء الجوي والمساحات التي تحت سطح الأرض[45].

[42] http://ggim.un.org/meetings/2018-Deqing-Expert-Group/documents/Concept_Note.pdf
[43] ISO, 2012
[44] زيفنبرغين، ل.، دي فريس، W.، بينيت، R.،، (2016) أوجه التقدم في الإدارة المسؤولة للأراضي. الصحافة CRC.
[45] https://fig.net/resources/publications/figpub/pub61/Figpub61.pdf

الحاجة إلى إدارة فعالة للأراضي

بالنظر إلى أن نسبة كبيرة من البشر لا يتمتعون بحقوق ملكية الأرض والملكية المسجلة، هناك حاجة لتسريع الجهود الرامية إلى توثيق وتسجيل والاعتراف بعلاقات البشر بالأرض في جميع أشكالها[46،47،48] وتحدث هذه الفجوة[49] في إدارة الأراضي ضمن سياقات عالمية ووطنية متكاملة ومتوترة بشكل متزايد فيما يتعلق بالاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وحيث تتقاطع علاقات البشر بالأرضي بشكل مباشر وغير مباشر عبر جميع أهداف التنمية المستدامة. إن الطبيعة المتكاملة لخطة التنمية المستدامة لأجندة العام 2030 والمتمثلة في (الناس ، وكوكب الأرض ، والإزدهار ، والسلام ، وإقامة الشراكات) ، تتطلب إدارة فعالة للأراضي يمكن تحقيقها من خلال المعلومات الجيومكانية المتكاملة تقوم بوضع سياسات الأراضي، وحيازة الأراضي، وقيمة الأراضي، واستخدام الأراضي، وتنمية الأراضي.[50]

الناس – القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله تحقيق الكرامة والمساواة

ومن المعروف أن المعلومات المتعلقة بحيازة الأراضي، واستخدام الأراضي، وقيمة الأراضي، وتنمية الأراضي تمكن من إتاحة الفرص الاقتصادية، والحد من النزاعات المتعلقة بالأراضي[51]،بما فيها ما يتعلق بحقوق الصيد [52] ، وأن تعمل على دعم الأمن الغذائي من خلال أقامة المزارع المعيشية والأسرية، والإنتاجية الزراعية، وتوفير الغذاء في المناطق الحضرية[53]. أما بالنسبة للضعفاء والمهمشين، بمن فيهم السكان الأصليون والنساء على وجه الخصوص، يتضح أن الحصول على الأراضي أمر حاسم لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي والتمكين والحماية من العنف والأخطار الصحية. وتشكل الأرض والوصول إلى الأرض عاملان لتمكين المشاركة. إن تأمين الحصول على الأراضي يحقق الاستقرار في المجتمعات التي تعاني من الأزمات والصراعات[54]، في حين أن الافتقار في الحصول عليها يؤدي إلى نتائج عكسية . فالجهود المبذولة الرامية إلى دعم المساواة بين الجنسين من حيث الحصول على الأراضي وظروف العمل والاعتراف الاجتماعي، تتطلب مزيدا من الاهتمام. إن التحديات المتعلقة بالأراضي المرتبطة بتوفير البنية التحتية المادية والاستهلاك المستدام في المدن والمناطق الريفية والمناطق البحرية تتطلب المزيد من الاهتمام. **تدعم الإدارة الفعالة للأراضي القضاء على الفقر ، وتحقيق الأمن الغذائي ، والعمل على**

---

[46] Enemark, S., Bell, K. C., Lemmen, C. H. J., & McLaren, R. (2014). *إدارة الأراضي المناسبة الغرض*. الاتحاد الدولي للمساحين (FIG).

[47] زيفنبرغن، ج. ، أوغستينوس، سي، أنطونيو، د.، وبينيت، ر. (2013). إدارة الأراضي المراعية للفقراء: مبادئ لتسجيل حقوق الأراضي للمقصّر. *سياسة استخدام الأراضي*, *31*, 595-604.

[48] K.Deininger - البنك الدولي (2017)

[49] ويشار أيضا إلى "الانقسام المساحي"

[50] https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld

[51] Henssen, J. (2010). *نظم تسجيل الأراضي والسجل العقاري: المبادئ والمسائل ذات الصلة*. جامعة تكنييتشي München

[52] https://stableseas.org/publications/maritime-terrorism/state-piracy-2018-human-cost

[53] روكسون، ج. ، بينيت ، R.، وGroenendijk ، (2013) .L. إدارة الأراضي من أجل الأمن الغذائي: توليفة بحثية. *سياسة استخدام الأراضي*, *32*, 337-342.

[54] https://gltn.net/download/women-and-land-in-the-muslim-world/?wpdmdl=11954&refresh=5c7364b4175d21551066292

دعم ضمان تحقيق الكرامة والمساواة من خلال التوثيق والتسجيل والاعتراف بإرتباط الناس بالأرض بجميع أشكالها ، بالرغم من إمكانية تقويض الكرامة عند إساءة استخدام المعلومات.

كوكب الأرض – حماية الموارد الطبيعية لكوكبنا والمناخ للأجيال القادمة

يؤدي تغير المناخ وتزايد عدد السكان إلى زيادة عدد الكوارث الطبيعية، مما يؤثر على قدرة الضعفاء والمهمشين على التكيف معها حيث أنهم لم يتم التعامل معهم بصورة نموذجية من خلال أي نظام يتعلق بإدارة الأراضي وتنظيمها[55]. وتعزز الزيادات السكانية والتطور التقني المنافسة الشديدة على الموارد. علماً بأن المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والمتحضرة تختلف فيها مستويات التنمية الاقتصادية والفقر، وهي غالباً ما تكون عرضة للكوارث الطبيعية من جراء آثار التغير المناخي. ويمثل تزايد الضغوط على المجتمعات ، وعلى البيئات الطبيعة والبيئات الاصطناعية بما فيها المناطق البحرية[56] تحدياً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة . فالطرق الحالية المتبعة في تقديم خدمات النظم البيئية المبنية على الأرض في أغلب الأحيان ما توصف بأنها تتسم بالضعف من ناحية الإدارة والتخطيط . يجب أن تلعب أنظمة إدارة الأراضي الفعالة دورًا في دعم تحسين الخدمات المبنية على الأرض ، والمساهمة في التخفيف من حدة تغير المناخ ، والعمل على دعم الطرق المبنية على النظم االبيئية المتكاملة والمناظر الطبيعية على حد سواء .[57,58]. **تكفل الإدارة الفعالة للأراضي الجاهزية والمرونة ، والتخطيط لاستخدام الأراضي بصورة تشاركية وشاملة ، ورصد التغير في الغطاء الأرضي[59] ، والإدارة المستدامة للموارد ، وإعادة البناء بشكل أفضل وحماية الموارد الطبيعية والبيئة لكوكبنا من أجل الأجيال القادمة**

الازدهار – ضمان الازدهار والرفاه للمجتمعات

لا يمكن فرض ضرائب عادلة على الأراضي، والحصول على القيمة، وتطبيق الضوابط المتعلقة بالأراضي، والتدخلات الرامية إلى الإدارة المستدامة للإراضي إلا في حالة وجود نظم لإدارة الأراضي وتنظيمها. فمن الناحية العملية تفتقر العديد من هذه الأنظمة إلى المساءلة والعديد من أنظمة التقييم الشامل قد عفا عليها الزمن . توجد هناك أيضًا تعددية في أنظمة إدارة الأراضي وإنتظيمها ، لا سيما في السياقات النامية ، حيث قد لا يتم دائمًا الاهتمام بالنظم الموازية ذات الأهداف المختلفة والمعايير الثقافية المضمنة في القانون التشريعي ، والتي تواجه تحديات كبيرة في التشغيل البيني . يمكن أن تؤدي النظم المتداخلة إلى

[55] Unger, E-M., Zevenbergen, J., Bennett, R., Lemmen, C. (2017). Application of LADM for disaster prone areas and communities. Land use policy, 80, 118-126

[56] انظر العمل الراهن للمؤتمر الحكومي الدولي بشأن وضع صك دولي ملزم قانوناً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار بشأن المحافظة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في الرابط:https://www.un.org/bbnj/ /

[57] https://www.cbd.int/ecosystem/

[58] https://www.cifor.org/library/4136

[59] على النحو المطلوب في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية فيما يخص عملية تغير المناخ

إساءة استخدام الأرض أو التعسف في استخدامها أو الإفراط في استخدامها ، وبالتالي سيؤدي ذلك إعاقة استخدام الأراضي بطريقة مستدامة ومسؤولة. ومن الأهمية بمكان هناك حاجة لضمان استصحاب الجميع. **تمكن الإدارة الفعالة للأراضي من فرص الحصول على ضمان الحيازة والحصول على أسواق الأراضي تتمتع بالفعالية وتعزز الرخاء والرفاهية لجميع المجتمعات ، وكذلك تحقق عائدات للجهات المعنية ، وتحقيق الحياة المرضية من خلال الإدارة المستدامة للأراضي ، واستخدام الأراضي ، وتطوير الأراضي وأسواق الأراضي .**

السلام- تحقيق السلام والعدل والمجتمعات القوية

سوف تشتد المنافسة والصراع على الأراضي مع تزايد الضغوط الناجمة عن تغير المناخ ، والنمو السكاني ، والإنتاج الزراعي ، والهجرة ، والتوسع الحضري. وتبحث المذكرة التوجيهية للأمين العام للأمم المتحدة الصادرة بشأن الأراضي والنزاع إلى مساعدة منظومة الأمم المتحدة على أن تكون أكثر استجابة للاحتياجات الناشئة للدول الأعضاء بسبب الشواهد المتزايدة فيما يخص العلاقة بين الأراضي والنزاع المسلح ، وانتهاكات حقوق الإنسان . ينبغي للحكومات أن تنظر في قضايا انعدام الأمن المتعلق بحيازة الأراضي نتيجة للنزوح البشري والهجرة والمنافسة على الأراضي والصراع على استخدام الأراضي والأراضي العامة ، والتي تحتاج إلى تدخل من الدولة[60]. **تعمل الإدارة الفعالة للأراضي على منع النزاعات المتعلقة بالأراضي ، وتعمل على استقرار الأوضاع ، وتحقق السلام والعدل والمجتمعات القوية الشاملة.[61]**

الشراكة – تنفيذ الأجندة من خلال تحقيق شراكة عالمية متينة

تعمل الإدارة الفعالة للأراضي على تعزيز الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك تعزيزالتعاون بمختلف أشكاله بين المنظمات غير الحكومية[62]. وتعمل الشراكات على بناء القدرات من ناحية المعارف والخبرات بجانب القدرات البشرية والتقنية والمالية لتعزيز ترتيبات الإدارة الفعالة للأراضي. وكذلك تعمل على الجمع بين نقاط القوة والتصورات المختلفة التي تحفز الإبداع والابتكار، وغالبا ما تكون من خلال القدرات الفريدة التي يتمتع بها مختلف الأعضاء، والتي تعمل على دفع عجلة تحقيق الأهداف المشتركة. **تيح الإدارة الفعالة للأراضي إمكانية إقامة شراكات على جميع المستويات – الدولية ،والإقليمية ، والوطنية والمجتمعية – وذلك من خلال الجمع بين مجموعة متنوعة ولكنها قابلة للتبادل والتكامل تتمثل في القدرات والخبرات والتقنيات والبيانات المتكاملة والمعرفة والموارد .**

[60] ميتشل، د. (2011). تقييم قضايا حيازة الأراضي والاستجابة لها في إدارة مخاطر الكوارث. دليل حيازة الأراضي من منظمة الأغذية والزراعة.
[61] http://ggim.un.org/meetings/2018-Deqing-International-Seminar/documents/3.Clarissa-Augustinus.pdf
[62] الهدف 17-17 في إطار الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

الالتزام العالمي

تؤكد أجندة العام 2030 على أن الشراكات العالمية هي المفتاح لتحقيق تلك الأجندة[63]، والتأكيد على الإلتزام القوي بتنفيذها بالكامل. وتدرك الأمم المتحدة أن انجازها سوف يتطلب شراكة عالمية متجددة ومعززة تجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ، والنظام والجهات الفاعلة الأخرى ، وحشد جميع الموارد المتاحة[64]. وتسعى الإدارة الفعالة للأراضي إلى تحقيق السلام وإقامة مؤسسات قوية، يمكن الاستفادة منها للتخفيف من وطأة مايحدث في الأراضي باعتبارها سبباً جذرياً للنزاعات الخاصة بالأراضي، كما أنها تدعم المبدأ الشامل لأهداف التنمية المستدمة القائل "عدم إغفال أحد" وكذلك العمل على معالجة وتعزيز الاعتراف بجميع حقوق الإنسان وحمايتها.

وتتطلب التنمية المستدامة إدارة فعالة للأراضي ، حيث أن الإدارة الفعالة للأراضي تدعم التنمية المستدامة.

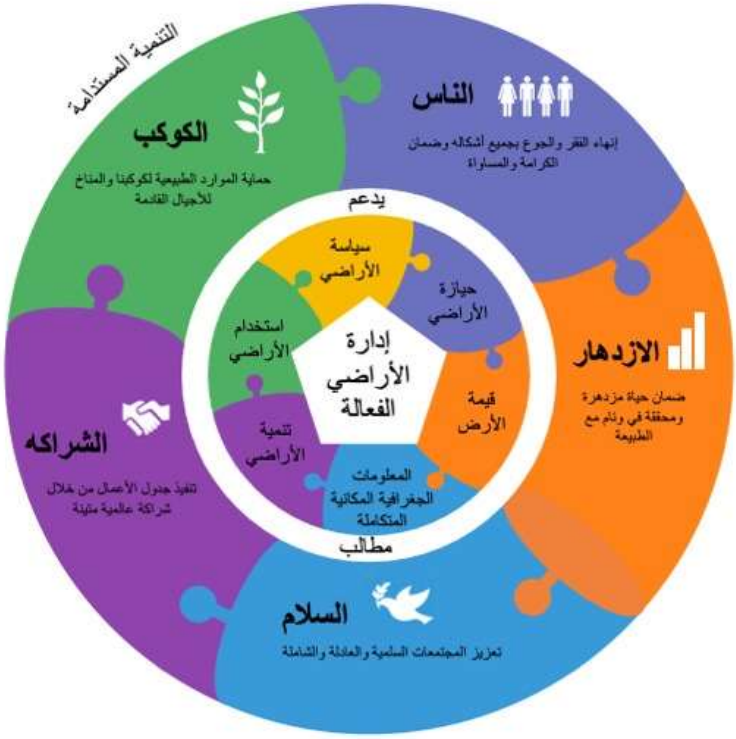

الشكل 3: التنمية المستدامة والإدارة الفعالة للأراضي

[63] الفقرة 40، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/RES/70/1)
[64] الفقرة 60، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/RES/70/1)

الإطار المتوقع للإدارة الفعالة للأراضي

يعتبر إطار الإدارة الفعالة للأراضي مرجع لتطوير ومتابعة وتجديد وتقوية إدارة الأراضي مع مراعاة الأولويات والظروف الوطنية، كما يتوافق بشكل مباشر مع الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية[65]الذي اعتمدته لجنة خبراء الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجيومكانية العالمية وذلك في الاجتماع الثامن المنعقد في شهر آب/أغسطس من عام 2018. يقوم إطار الإدارة الفعالة للأراضي بتنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية وذلك في مجال قطاع الأراضي.

الرؤيه

المضمون الناس إلى الأرض العلاقات في جميع الأشكال من أجل رفاه الكوكب والازدهار والسلام.الشراكات

المهمة

توفير القيادة والتنسيق والمعايير المعترف بها دوليا ودعم الابتكار والشراكات المسؤولة من أجل الإدارة الفعالة للأراضي وتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المستدامة.

الأهداف والمتطلبات

أن تتوافق المتطلبات والأهداف التسعة للإدارة الفعالة للأراضي مع المسارات الاستراتيجية التسعة للإطار المتكامل للمعلوماتالجيومكانية .

[65] http://ggim.un.org/meetings/GGIM-committee/8th-Session/documents/Part%201-IGIF-Overarching-Strategic-Framework-24July2018.pdf

الشكل 4: تسعة مسارات استراتيجية للإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية

أهداف إطار الإدارة الفعالة للأراضي	متطلبات إطار الإدارة الفعالة للأراضي	مسارات إطار الإدارة الفعالة للأراضي
زيادة المسؤولية ومستوى الشفافية	حوكمة شفافة وخاضعة للمحاسبة	الحوكمة والمؤسسات والخضوع للمحاسبة
مراعاة منظور الجنسين وتشمل الجماعات الضعيفة	الإعتراف بكافة أشكال الحيازة	الجانب القانوني والسياسات
ضمان استثمارات ميسورة التكلفة وعائد اقتصادي	نماذج لأعمال مستدامة وميسورة التكلفة	الجانب المالي
تحقيق جودة خدمات وبيانات موثوقة	بيانات محفوظة محمية وغير مزدوجة	البيانات
توجيه المسؤولية وتحقيق الابتكارات	أنظمة وأساليب قابلة للتحسين	الابتكار والتجديد
دعم القابلية للتشغيل البيني والدمج	معايير متفق عليها دوليًا	المعايير
لاستفادة من الشراكات والتعاون والمشاركة	تقوية الشراكات ودعم المشاركة	الشراكات
تحقيق نقل وتبادل المعرفة والقدرات	تسهيل عملية تطوير القدرات ونقل وتبادل المعرفة	القدرات والتعليم
تحسين المشاركة والتواصل الوطني	الدعوة لإدارة فعالة للأراضي	الدعوة والتوعية

الشكل 5: نظرة عامة على أهداف ومتطلبات ومسارات إطار الإدارة الفعالة للأراضي

*إن مرجعية إطار الإدارة الفعالة للأراضي هو المسارات الاستراتيجية التسعة للإطارالمتكامل للمعلومات الجيومكانية (IGIF)،حيث تقوم إطار الإدارة الفعالة للأراضي بتنفيذ الإطار المتكامل للمعلوماتالجيومكانية في قطاع الأراضي من خلال المسارات التسعة الموضحة أعلاه [66][67].

[66] يختلف عنوانا مسار "الحكم والمؤسسات والمساءلة" و "الدعوة والوعي" إلى المسارات الاستراتيجية المقابلة للمعهد، كما تقرر خلال اجتماع فريق خبراء Deqing في سبتمبر 2018
[67] https://ggim.un.org/meetings/2018-Deqing-Expert-Group/documents/EG-LAM-Summary-Report-09-Oct-2018.pdf

النتائج

إن الهدف الأساسي لإطار الإدارة الفعالة للأراضي هو دعم ترابط السياسية العالمية لدى إدارة الأراضي بهدف توجيه التطوير والتطبيق السياسي في دول الأعضاء، وذلك بما يتعلق بقطاع الأراضي في الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية.

إن الإدارة الفعالة للأراضي تعمل على تلبية البشر، كما يجب أن تحقق التالي:

- تنمية الثقة وتعزيز الأمن والسلامة وبناء السلام
- زيادة النمو السكاني مع ضمان حيازة الأراضي
- تمكين التطور الاقتصادي وذلك بدعم أنظمة إيرادات قيمة الأراضي التي تتمتع بالشفافية والإنصاف
- تقوية مشاركة متعددة القطاعات والاختصاصات وذلك لتحقيق البيانات الجيومكانية المتكاملة
- المساهمة في المجتمعات القروية والحضرية الذكية المرنة، مع العمل على التخطيط المكاني العادل وتنمية الأراضي
- ضمان التخطيط الشامل والتشاركي لاستخدامات الأراضي
- تعزيز الاعتراف بالحقوق الثابتة الخاصة بالسكان الأصليين والفئات الضعيفة في المجتمع، وحقوقهم تتمثل بالأراضي والأقاليم والموارد، بالإضافة إلى الإعتراف بالتقاليد الجماعية والحيازة العرفية للأراضي وذلك بما يتوافق مع الالتزامات القائمة بمقتضى القانون الوطني والدولي
- التشجيع على إيجاد سوق أراضي فعّال ومستدام ومنصف حيثما كان ذلك مناسبًا، مع مراعاة جوانب تطوير الأراضي ومسألة حيازتها وقيمتها واستخداماتها
- تحمل كافة الظروف والأوضاع التي يمر بها البشر، في السلم والازدهار وفي الأوقات العصيبة (يشمل ذلك الكوارث والنزاعات والهجرة القسرية والتشرد والفقر وندرة الغذاء والماء)
- تمكين الشراكات، إيصال وبناء المعرفة والمهارات والخبرات حول حيازة الأراضي وقيمتها واستخدامها وتطويرها
- تعزيز تدابير الاستعداد لمجابهة المسائل المتعلقة بتغير المناخ ودعم التنوع الحيوي واستدامة النظام البيئي.

الجهات ذات العلاقة

ويسعى الإطار الخاص بالإدارة الفعالة للأراضي إلى مزيد من التعاون والتوافق والالتزام بين جميع الجهات ذات العلاقة في مختلف القطاعات، ولا يقتصر على الحكومات والوكالات الحكومية أو منظومة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية. ويسعى إطار الإدارة الفعالة للأراضي إلى خلق شراكات مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين الدوليين والمؤسسات أو الهيئات الخيرية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية وغيرها من الجهات أخرى. ويهيب إطار الإدارة الفعالة للأراضي أيضاً بجميع الجهات ذات العلاقة والشركاء الرئيسيين الالتزام التام والمشاركة في إدارة الأراضي وتنظيمها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تحقيق أهداف هذا الإطار.

الاستخدام والتطبيق

ويمكن القيام بإجراء تقييم لإطار الإدارة الفعالة للأراضي من أجل تحقيق المواءمة والنقل والنشر على الصعيدين الوطني والمجتمعي . ويساعد الاستخدام المبتكر للمعلومات المتعلقة بالأراضي والتقنيات الجيومكانية الدول الأعضاء على فهم الأراضي وصياغة سياسات بشأنها وإدارتها بطريقة شاملة. ويمكن، حيثما كان ذلك مناسباً ومصادقاً عليه، تبادل هذه الدروس المستفادة مع إطار الإدارة الفعالة للأراضي الحي. لدى كل من المسارات التسعة الخاصة بإطار الإدارة الفعالة للأراضي هدف محدد مرتبط بأهداف التنمية المستدامة وبالإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية، ويقود إلى منظومة من الأساليب والطرق والأدوات الموضوعة لإدارة الأراضي والتي يمكن استخدامها لتنفيذ ومراقبة وتقييم الإطار.

المسارات التسعة لإطار الإدارة الفعالة للأر

تعمل المسارات الاستراتيجية التسعة للإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية[68]كدليل إرشادي لإطار الإدارة الفعالة للأراضي. وتطبق مجالات التأثير الرئيسية للإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية على قدم المساواة وهي: البشر، والحوكمة، والتقنية. وتهدف المسارات الاستراتيجية إلى توجيه تنفيذ إطار الإدارة الفعالة للأراضي ودعم تطبيق الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية على نطاق أوسع، وفي نهاية المطاف تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنمية المستدامة. وتعتبر مسارات إطار الإدارة الفعالة للأراضي مترابطة ومتداخلة في نفس الوقت. ولتسهيل عملية الاتصال بالإطار الإدارة الفعالة للأراضي كما هو حال في الإطار المتمامل للمعلومات الجيومكانية تم وصف تلك المسارات بشكل مستقل. وتم إلقاء الضوء على الروابط بين المسارات التسعة عند اللزوم.

الشكل 6: تسعة مسارات لإطار الإدارة الفعالة للأراضي

[68] http://ggim.un.org/meetings/GGIM-committee/8th-Session/documents/Part%201-IGIF-Overarching-Strategic-Framework-24July2018.pdf

المسار الأول: الحوكمة والمؤسسات والمساءلة

تعرف إدارة الأراضي بأنها نشاط مجتمعي يتم تشكيله من قبل الحوكمة والمؤسسات وترتبط بمسؤولية معينة. تركز كافة أهداف التنمية المستدامة على تحسين وإعادة تشكيل الحوكمة والمؤسسات والمسؤوليات المعنية. يعرّف الإطار المتكامل للبيانات الجيومكانية الطبقات باعتبارها مسار استراتيجي قائم بذاته، ويدعو إلى منظومة من نماذج الحوكمة الواضحة والقيادة والهياكل المؤسسية وعرض قيمة واضحة لتكون وسيلة لتقوية مشاركة متعددة التخصصات والقطاعات بالإضافة إلى الالتزام في تحقيق معلومات جيومكانية متكاملة.

تعد إدارة الأراضي بالنسبة لنماذج الحوكمة جانبًا أساسيًا لأنظمة حوكمة الأراضي الواسعة، يتضمن ذلك كافة الأطراف والعمليات والمعايير وأيضًا المصادر الموجودة عند تحديد قيمة وحيازة الأراضي واستخداماتها وتطويرها. يجب إنشاء هياكل مسؤولة عن حوكمة الأراضي وتناسب وضع الدولة، بالإضافة إلى إيجاد مؤسسات أراضي فعالة. لابد للقيادة في قطاع الأراضي أن تتمتع بشفافية وإحساس بالمسؤولية والشمولية والقدرة على والوصول والمشاركة، ولابد أن تلبي متطلبات الجنسين والشباب وكذلك المستضعفين والمهمشين.

تعد التعددية مقبولة وذلك من حيث المناهج المتاحة من حوكمة الأراضي، بما في ذلك المناهج المبنية على السوق والمتصلة بالشبكات والمناهج المؤسسية المتعارف عليها، بشرط الالتزام بمبادئ الحوكمة. يمكن لمناهج الشبكات العمل على تحسين تعاون متعدد الأطراف والقطاعات والتخصصات بالإضافة إلى دعم الشمولية والشفافية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات والقيادة فإنه من المهم تحقيق اعتماد سياسي بالإضافة إلى تقوية وتعزيز المهام المؤسسية من أجل إدارة الأراضي، ويحدث ذلك عن طريق التوعية المستمرة ووجود الشفافية ورفع الوعي بين كافة القطاعات المتعددة: داخل الجهات وفيما بينها، على صعيد الحكومات في كافة المستويات، مع المهنيين ومجال الصناعة والمستثمرين ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية ومع السكان الأصليين والجماعات الأقلية. يمكن للجهات في كافة القطاعات أن تلعب دورًا مثاليًا في القيادة. ووفقًا لهذا الأساس التعاوني يتم توفير بيئة تمكينية لوضع السياسات والمعايير واللوائح، تؤدي بدورها إلى إنشاء بيانات تعاونية ومشاركة.

وفيما يتعلق بمسألة القيمة وإدارة الأراضي فيجب على الجهات أن تسعى للتطوير وتطبيق الشفافية والخضوع للمحاسبة من ناحية الإجراءات والمقاييس والمحددين. إن الأخذ بتلك الإجراءات يبرر ويقوي مجال التفويض والأدوار والمسؤوليات بين المجتمع بشكل أوسع.

المسار الثاني: الجانب القانوني والسياسات

كثيرا ما تجد إدارة الأراضي موطي قدم لها في القوانين والسياسات التشريعية المتعلقة بالأراضي. وبالنسبة لأهداف التنمية المستدامة فإنه لا يوجد لها أي قانون أو سياسية محددة، بل تعتبر الأهداف شاملة أو ضمنية. يوضح الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية المتطلبات اللازمة لإنشاء إطارات قانونية وسياسية متينة ترتبط بالمعلومات الجيومكانية، وتعتبر تلك الإطارات أمرًا أساسيًا ولا بد منه وذلك لتوفير المعلومات الجيومكانية وتمكين الوصول إليها وتبادلها وتطبيقها وإدارتها.

إن إنشاء وإيجاد أطر قانونية وسياسية تتعلق بقيمة الأراضي وحيازتها واستخدامها وتطويرها ما هو إلا أمر أساسي وضروري، ولابد أن تعمل تلك الإطارات على ضمان وجود إدارة أراضي فعالة شاملة وسهلة الوصول وتمكن من المشاركة وتستجيب للأقليات والجنسين وتتمتع بالشفافية بالإضافة إلى دعم وتبادل وتطبيق وإدارة معلومات الأراضي للجميع. ويجب على تلك الأطر تعريف درجة المسؤولية لدى مختلف المؤسسات القانونية وذلك لغرض تسوية النزاعات.

ومن الناحية التقليدية، يتم تفويض إدارة الأراضي من خلال القوانين الوطنية أو قوانين أراضي الدولة، وهي تقوم على أساس أطر سياسات الأراضي. وقد تم تطوير النظم المدعومة بالسياسات ، والتشريعات، والضمانات، وآليات للمساءلة، والحماية المتعلقة بالبيانات والخصوصية. وهذا الدعم القانوني القوي غالبا ما يميز البيانات الخاصة بالأرضي عن الأنواع الأخرى من المعلومات الجيومكانية. قد تكون قوانين وتوجيهات بيانات الأراضي قد نصت على طرق الجمع والطلب والتخزين. ومع ذلك، فإنه يجب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بنجاح، من الأهمية بمكان الاعتراف بالازدواجية والتعددية المتأصلة في بعض أنظمة إدارة الأراضي، لا سيما في السياقات النامية. وربما تطورت النظم الموازية بمرور الزمن، وقد تكون الأجزاء مرتبطة ارتباطا وثيقا بطرق الحياة الثقافية والعرفية، التي قد لا تكون دائماً يتم تلبيتها بموجب القانون التشريعي[69]. وينبغي الاعتراف بنفس القدر بأعراف الشعوب الأصلية وتقاليدها ونظمها لحيازة الأراضي إلى جانب القانون التشريعي. وبالمثل ، في المناطق الساحلية ، قد تتعايش نظم قانونية متعددة [70]. ومن الضروري وجود منبر للتعايش والقوانين والسياسات التكميلية .

[69] https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/declaration-on-the-rights-of-indigenous-peoples.html
[70] متوفر في http://docs.iho.int/mtg_docs/com_wg/ABLOS/ABLOS_Conf10/ABLOS_X_Presentations.zip الشريحة 5 من Marine_Spatial_Planning_from_a_local_perspective-Swedish_case_study-nilsson.pdf في Session_7

وينبغي أن ترتكز سياسات الأراضي المتصلة بإنشاء إدارة الأراضي وتجديدها وتعزيزها على الاحتياجات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وستفضي سياسات الأراضي الشاملة القائمة على مبادئ الاستدامة إلى زيادة كفاءة التصميم والإدارة التشريعيين. وينبغي أن تعكس سياسات الأراضي الطابع الحكومي الكامل لإدارة الأراضي، بناء على أدلة على أن 60–70 في المائة من التشريعات الحكومية هي تشريعات ذات صلة بالأراضي أو من الناحية المكانية[71]. تقوم نسبة كبيرة من الوكالات الحكومية إما بجمع بيانات الأراضي أو توفيرها أو استخدامها، فينبغي أن تعزز سياسات الأراضي التعاون بين القطاعات بالإضافة إلى تبادل معلومات الأراضي. إن تمكين المستوى المحلي يلعب دورًا هامًا في تصميم سياسة الأراضي، والحكومات المحلية بحاجة أن تُمنح دور فعّال في إنشاء وتنفيذ سياسة الأراضي. إن توحيد سياسات الأراضي على صعيد المستويات الحكومية وفيما بينها يعد أمرًا أساسيًا، فعلى سبيل المثال غالبًا ما تتجاوز القضايا البيئية الحدود الإدارية، ومن المرجح أن تكون سياسات الأراضي التي تم وضعها وتنفيذها بواسطة التنسيق فيما بين المستويات الحكومية المختلفة أكثر فاعلية. كما ينبغي أن تحتوي سياسات الأراضي على مخططات حوافز مناسبة، وعند وضع سياسات الأراضي يجب تحديد الحوافز الاجتماعية والبيئية والأخلاقية والبيئية، وتتضمن الأمثلة التالي: الفوائد القائمة على السوق، البدلات، اتفاقيات رعاية الأراضي، مخططات المكافآت أو حتى الغرامات. يجب في جميع الأحوال أن تكون المبادئ والمعايير التي تقوم عليها سياسات الأراضي متاحة وسهلة الوصول ويمكن التعرف عليها عن طريق أي من أساليب التواصل.

يجب أن تتسم تشريعات الأراضي بالشمولية والمشاركة والشفافية، كما يجب على التوجيهات الارشادية والأطر الدولية أن تساهم في التصميم التشريعي وينبغي أن تدعم تلك القوانين التماسك المؤسسي. وقد تتضمن المبادئ التوجيهية المتعلقة بمبادئ الحوكمة على ما تم تحديده في كل من: المبادئ الطوعية حول الحوكمة المسؤولة عن حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في إطار الأمن الغذائي الوطني، والأجندة الحضرية الجديدة، وإطار بينفيريو وإطار سينداي ، ومبادئ إطار الإدارة الفعالة للأراضي ، وخارطة الطريق للتخطيط المكاني البحري للمناطق البحرية [72]. كما يمكن أيضًا الاستدلال بأمثلة على السياسات من إطار عمل الاتحاد الأفريقي ومن المبادئ التوجيهية حول سياسة الأراضي في قارة افريقيا، بالإضافة إلى الإعلان عن مسائل وتحديات الأراضي في افريقيا من قبل رؤساء دول الاتحاد الافريقي. وتتمثل أهمية تمكين المستوى الوطني في قانون الأراضي أيضًا في معايير تقييم الجنسيين ومعايير مؤسسة االتمويل الدولية وسلسلة حقوق الأراضي. تقدم هذه المفاهيم والأدوات استراتيجيات تؤيد وتحفز على الدمج، ويمكن تحسين قدرة الحكومات على تنظيم ودمج معلومات الأراضي في حال تم تحديد البيانات المتعلقة بحقوق وقيود ومسؤوليات النطاق المكاني والمدة الزمنية والغرض والأشخاص المعنيين بطريقة موحدة وتخزينها في سجلات

[71] انظر: بينيت، ر. ، والاس ، ج. ، و ويليامسون ، (2008) .I. تنظيم المعلومات عن الأراضي من أجل الإدارة المستدامة للأراضي. سياسة استخدام الأراضي, 25(1), 126-138
[72] http://www.mspglobal2030.org/wp-content/uploads/2019/04/Joint_Roadmap_MSP.pdf

موثوقة. يجب أن تمكن التشريعات من الاستخدام المبتكر للتقنية والأدوات البديلة لجمع البيانات واكمال المعاملات، كما يجب وضع قانون مساءلة في التشريعات مع أنظمة الأداء والتي غالبًا ما تقدم منهجًا مناسبًا. يجب أن تراعي التشريعات خصوصية البيانات وقضايا الترخيص بما في ذلك حماية وتأمين المعرفة المحلية والداخلية.

من أجل المساهمة في تنفيذ السياسة والقانون؛ فيجب أن تكون القرارات حول تصميم إدارة الأراضي وتكامل البيانات ووظائف وعمليات إدارة الأراضي خاضعة لسيادة القانون، ومع ذلك فإنه من المعروف أن القانون التشريعي يمثل منهجًا واحد فقط لتحقيق تغيير فعّال في إدارة الأراضي. لا تقل أهمية الوعي المجتمعي وتقديم المعلومات وقدرة الوصول إليها في التعزيز الفعّال لاستخدام ورفع مستوى إدارة الأراضي والأنظمة الإدارية.

المسار الثالث: المالي

ترتبط مفاهيم الجانب المالي لإدارة الأراضي بتكاليف الإنشاء وصيانة الأنظمة والبيانات والسجلات الأساسية، كما ترتبط بمكان وكيفية توزيع العوائد المالية للأنظمة على المجتمع مرة أخرى. يعتبر التمويل موضوع شامل في أهداف التنمية المستدامة وقد ذكر بشكل صريح في كل من أهداف التنمية المستدامة الثامنة والثانية عشر. كما تم أيضًا تحديد المفاهيم المالية على نحو واضح تحت المسار الاستراتيجي المستقل في الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية والذي قام بإنشاء نموذج الأعمال وتطوير الشراكات المالية وتحديد احتياجات الاستثمار وسبل التمويل لتحقيق الإدارة المتكاملة للمعلومات الجيومكانية، بالإضافة إلى تحديد الحاجة إلى القدرة على قياس وملاحظة الفوائد. يؤكد المسار الاستراتيجي المالي في الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية على ضرورة وجود حوكمة مالية تتسم بالوضوح والشفافية والمسؤولية بالإضافة إلى وجود ترتيبات وإدارة تركز على ضرورة فهم تكاليف التنفيذ والالتزام المالي المستمر والمطلوب من أجل المحافظة عليه.

من الأهمية بمكان تعزيز تحقيق الاقتصاد المستدام والعدالة الاقتصادية من خلال إدارة الأراضي التي يمكن إبقاءها مستدامة ومصانة على نحو مستمر. تعد إدارة الأراضي إحدى الأمثلة القليلة في المجال الجيومكاني والتي بالإضافة إلى دعمها لأنشطة الإدارة والحوكمة؛ دأبت في العمل كأداة لتحقيق الإرادات لدى الحكومات، سواء كان ذلك من خلال الرسوم أو الضرائب أو رسوم المعلومات. ولذا فإن تحديد ووضع نماذج أعمال لإدارة الأراضي أمر في بالغ الأهمية. لا ينبغي أن تكون تلك النماذج مستدامة ويسيرة التكلفة على الأطراف المعنيين في إدارة الأراضي فحسب، بل يجب أن تعمل على خلق القيمة للمجتمع ككل وذلك من أجل تحقيق مصادر إيرادات مستدامة. قد يشمل ذلك استخدام مفاهيم مثل "دفع مقابل الاستخدام" أو "آليات استرداد التكلفة"؛ وعلى كل حال فإنه من الهام أن تبنى آليات التمويل على نحو عادل وسهل الوصول وأن تتسم بالمسؤولية. ومن الضروري أيضًا

توسيع نطاق المشاركة المالية في إدارة الأراضي وذلك عن طريق تطوير الشراكات المالية، على سبيل المثال: توسيعها مع القطاعات غير الربحية أو الجهات المتبرعة أو مع شركاء التنمية؛ وذلك في الحالات التي قد لا يمتلك عناصر من المجتمع سبل للوصول اليسير والسهل لنظام إدارة الأراضي. لابد من التشجيع على تحري الدقة في تحديد مصادر التمويل وخيارات الاستثمار؛ وذلك في جميع الأحوال وتحديدًا في الحالات التي لم يتم بها إنشاء أنظمة إدارة أراضي أو عدم اكتمالها. ومن المهم أيضًا تحديد واستخدام طرق لقياس التكاليف والفوائد الاجتماعية الاقتصادية لإدارة الأراضي.

تتوفر العديد من الأدوات من المجالات المالية والاقتصادية وذلك من أجل دعم الإدارة والفهم المالي لإدارة الأراضي، وتركز تلك الأدوات بشكل متباين على طرق إعداد الميزانية ودور الجهات المانحة وعلى النماذج المالية. ومن الأمثلة على ذلك تحديد تكاليف خدمات إدارة الأراضي وتمويلها[73]،وهي مبادئ توجيهية ومجموعة من الأساليب التي تسمح باستكشاف وتحديد وتحديد أولويات تكاليف تطوير وإدارة خدمات الأراضي. ومن المهم أن هذا النموذج ينظر في القدرات البشرية والخيارات الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التمويل القائم على الأراضي [74] يعتبر أداة تقوم بها الحوكومات المحلية على توسيع قاعدة إيراداتهم وتوليد الأموال التي تساعدهم على تحقيق أهدافهم في تقديم الخدمات، وتقديم البنية التحتية والصيانة. كما تعتبر أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي أيضا نموذج للتمويل الشعبي. وتقدم معايير مؤسسة التمويل الدولية[75] مبادئ توجيهية أساسية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المبنية على الأرض والتعويض العادل. فتعد الأدوات مثل "تحديد قيمة الأراضي غير المسجلة"[76] و"تثمين الأراضي غير المسجلة" كدليل سياسي.[77] يزود الحكومة بمعلومات حول أسواق الأراضي غير الرسمية.

المسار الرابع: البيانات

تعتبر بيانات الأراضي هي جوهر إدارة الأراضي. وحيث تتقاطع البيانات مع جميع أهداف التنمية المستدامة من حيث تقييم ورصد التقدم الذي تم إحرازه. كما يدعم الأنشطة اليومية للأفراد وتفاعلهم مع البيئات الاصطناعية والطبيعية. ولا يزيد هذا الدور الرابط بين الناس والكوكب إلا بتزايد استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات وتقنية الإنترنت. . يحدد الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية "البيانات" باعتبارها مسار استراتيجي مستقل، كما يدعو لإنشاء طبقات البيانات الأساسية (التي تشكل جزءًا من إطار البيانات الجيومكانية) والمبادئ التوجيهية الخاصة بالوصاية لأفضل الممارسات في جمع ورعاية وإدارة وتقديم المعلومات الجيومكانية المتكاملة، وينبغي أن تكون ملائمة للتعاون عبر القطاعات والتعاون المتعدد التخصصات. إن الهدف من ذلك هو

[73] https://gltn.net/tag/coflas/
[74] https://gltn.net/land-based-financing/
[75] https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Topics_Ext_Content/IFC_External_Corporate_Site/Sustainability-At-IFC/Policies-Standards/Performance-Standards
[76] https://www.rics.org/de/news-insight/research/research-reports/valuing-unregistered-land/
[77] https://unhabitat.org/wp-content/uploads/2018/05/Guide_Valuation_unregistered_Land.pdf

تمكين المسئولين عن البيانات من الوفاء بالتزاماتهم الخاصة بإدارة البيانات ومشاركتها وإعادة استخدامها من خلال تنفيذ سلاسل توريد محددة بشكل جيد للبيانات للقيام بعمليات التنظيم والتخطيط والحيازة والاندماج والإدارة والمحافظة والرعاية والنشر والأرشفة الخاصة بالمعلومات الجيومكانية.

تعتبر البيانات المتعلقة بحيازة الأراضي واستخدامها وقيمتها وتطويرها طبقات أساسية للبيانات الجيومكانية من ضمن أي جهة اختصاص قضائية . وتتفيذ هذه البيانات "بالكيفية " و "ماهي" و "هوية " و "زمان" و "مكان" حيازة الأراضي، واستخدام الأراضي، وقيمة الأراضي، وتطوير الأراضي. وهو يدعم الإجراءات والمعاملات التي يمكن أن تحدث تغييرات في وضعية حيازة الأراضي واستخدامها وقيمة الأراضي. وينبغي أن تكون بيانات الأراضي وإجراءاتها مناسبة وسهلة المنال وميسورة التكلفة وقابلة للتكامل مع البيانات الأخرى المنضوية من ضمن إطار طبقات ابيانات الجيومكانية الأساسية العالمية للأمم المتحدة [78]. . قد لا يمكن الحصول على بيانات الأراضي المتكاملة على المدى القصير كما تتطلب استثمارًا متواصل. يمكن جمع بيانات الأراضي من مجموعة كبيرة من المصادر والمقاييس وأجهزة الاستشعار – ولكن، في جميع الحالات، ينبغي أن تُقدم بياناتها الوصفية وأن تمكن من التحديد الموحد للمدى المكاني والفترة الزمنية والأشخاص الذين لهم الحق أو التقييد أو المسؤولية بشكلٍ عام. يتطلب تحديد متطلبات بيانات الأراضي إلى الدقة المكانية المناسبة، شرط أن تكون محدثة مكانياً، وأن يتم دعمها وضمانها ومن المحتمل أن تكون مؤمنة من قبل الجهة المختصة. وبدون هذه العناصر، يتم تقويض البيانات بسرعة من حيث الاستخدام المجتمعي والأهمية. كما يعد توافر بيانات الأراضي وإمكانية الوصول إليها وقابلية التشغيل البيني لها من الضروريات للإدارة الفعالة للأراضي. ويوفر معيار منظمة التقييس الدولية رقم 19152 (نموذج مجال إدارة الأراضي) ومعيار المنظمة الدولية للمسح البحري إس –121 (التخوم والحدود البحرية) نقاط انطلاق لتحقيق هذه المزايا .

ومن أجل دعم عملية إنشاء بيانات الأراضي والمحافظة عليها ، تدعو الحاجة للوصاية على البيانات والحيازة والإدارة وسلسلة التوريد والرعاية ومخاوف المتعلقة بالبيانات الوصفية واستراتيجيات وآليات التنفيذ. ينبغي أن تأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار للمسائل المشتركة بين القطاعات والمتعددة التخصصات – بجانب مخاوف الخصوصية والأمان – وتمكين الوصول الشامل وتحسين الترتيب نهايةً والتكامل والبحث حول المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية والقيود والمسؤوليات. تدعم بيانات الأراضي المتكاملة والمشتركة حول حيازة الأراضي واستخدامها وقيمتها وتطويرها بالإضافة إلى البيانات الجيومكانية الأخرى الارتباط الشامل بالإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية، كما يمكن للنظريات والمفاهيم والمعايير بما في ذلك التجارب السابقة في البنى التحتية للبيانات المكانية أن تدعم تطوير أطر البيانات المذكورة ، والاستفادة من الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية بشكل عام.

[78] http://ggim.un.org/documents/Fundamental%20Data%20Publication.pdf

في حين أنه لا يمكن التقليل من أهمية البيانات، مثلها مثل قطاعات الخدمات الأخرى ، ومن المعترف به بشكل متزايد أن أنظمة معلومات الأراضي وإجراءات المعاملات والخدمات التي تدعمها يجب أن يتم تنظيمها وفقاً لأنشطة الناس واحتياجاتهم من الخدمات. توصي مبادرة مؤشر الأراضي العالمية (GLII)[79] بإيجاد مؤشرات الأراضي للبيانات القابلة للمقارنة عالميًا لمراقبة حوكمة الأراضي ويلاحظ وجود اتجاه قوي منصب نحو معاملات الأراضي (مثل التحويل، والتقسيم الفرعي، والرهن العقاري) التي تتاح على الإنترنت وبأسعار معقولة لجميع الناس،والتي تجد التشجيع من المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازة، والأجندة الحضرية الجديدة والمبادرة العالمية لمؤشر الأراضي والبنية التحتية للمعلومات المكانية في أوروبا،والمبادي التوجيهية لإطار الإدارة الفعالة للأراضي .

المسار الخامس: الابتكار

يشكل الابتكار في إدارة الأراضي الفرصة والضرورة في آن واحد. كما أن ظهور تقنية المعلومات والاتصالات وتقنيات الشبكة العنكبوتية تمثل تحدياً للإجراءات والتقنيات اليدوية التي تم تطويرها في العصر غير الرقمي. ويقر الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة على أهمية الابتكار، الذي يقترن على وجه الخصوص بالبنية التحتية – وبشكل مستمر – يعترف الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية بالابتكار كمسار استراتيجي مستقل، وبالتطور المستمر للتقنية والإجراءات حيث أن ذلك يخلق فرصًا معززة للابتكار يمكن للحكومات والجهات المعنية الأخرى من استخدامها لسد الفجوة الرقمية بسرعة فائقة، وكذلك استخامها في حالة إدارة الأراضي لسد الفجوة [80]المساحية المتعلقة بالأراضي والعقارات.

ويمكن أن يكون الجذب المجتمعي والتقدم التقني عما المحركان للابتكار في إدارة الأراضي. حيث أنهما تعملان معًا على تشجيع تحسين الالإجراءات والتقدم التقني لتسجيل بيانات الأراضي والوصول إليها ونشرها للجميع، وكذلك لتعزيز الإبداع والابتكار.

من جهة الجذب المجتمعي، أدى مفهوم "حقوق الأرض للجميع" إلى تطوير "سلسلة متصلة من حقوق الأراضي" و "ملائمة إدارة الأراضي لأهدافها"، وينتج عن ذلك تقنيات جديدة تعيد تركيز جهود إدارة الأراضي على المرونة وسهولة الوصول (بما في ذلك الوصول المفتوح) والمشاركة والقابلة للإنجاز والترقية وفعالية التكلفة وسهولة الاستخدام وتراعي ظروف النزاع، وغير ذلك من

[79] #/https://gltn.net/global-land-indicators-initiative-glii

[80] Bennett, R. M., Van Gils, H. A. M. J., Zevenbergen, J. A., Lemmen, C. H. J., & Wallace, J. U. D. E. (2013, April). في أعمال المؤتمر السنوي للبنك الدولي المعني بالأراضي والفقر (ص 8-11)

الخصائص[81] المبدأ الأساسي هنا هو أن الحقوق والقيود والمسؤوليات المختلفة من الممكن تحديدها بطرق مختلفة – باستخدام الأدوات والتقنيات التي تتلاءم بشكل أفضل مع القيمة المجتمعية والبيئية والاقتصادية. يمكن أيضًا تسجيل حقوق الملكية والقيود والمسؤوليات المختلفة بطرق مختلفة. بينما توفر قطع الأراضي الطريقة السائدة لتنظيم حقوق الأراضي والقيود والمسؤوليات، فإن مصالح الأراضي غير القائمة على قطع الأرض تتطلب كذلك الاعتراف والتسجيل المناسب.. وهذه البيئات غالباً ما تتعلق بالبيئات الطبيعية أو الاصطناعية (مثل حقوق الكربون، وحقوق الطاقة الشمسية، وحقوق الكائنات الحية، وحقوق المياه، وغيرها من الحقوق). ويمكن تعريف هذه المصالح مكانياً بأنها أحجام وشبكات ونقاط – وقد تكون لها حدود مكانية وزمنية غامضة. إن ظهور "إدارة مسؤولة للأراضي" تتطلب أساليب إدارية جديدة للأراضي تعزز سبل العيش، وأن يتم في وقت مبكر تحديد المزايا والسلبيات المحتملة في مبادرات إدارة الأراضي

وبالنسبة للدفع التقني، لوحظَ أن الانتقال أو التحول ينبغي أن يقترن دائمًا بالجاهزية وحاجة المجتمع. . قد أثرت نظم الأقمار الصناعية ونظم الملاحة الفضائية العالمية ذات التكلفة المعقولة والمنصات المحمولة جواً وأجهزة الاستشعار والأنظمة الأرضية الحديثة والصور الجوية عالية الدقة بشكل كبير على تقنيات إدارة الأراضي على مدى العقود السابقة. وفي الآونة الأخيرة، أدى ظهور التقنيات السحابية والانتشار الواسع للهواتف المحمولة إلى زيادة التأثير على جمع وتخزين ونشر حقوق الأراضي ومعلومات المعاملات. سوف تستمر التقنيات الناشئة بما في ذلك نماذج البيانات ثلاثية الأبعاد وأدوات المشاهدة والذكاء الاصطناعي (بما في ذلك التعليم الآلي والتعليم العميق)، واستخراج المعالم تلقائيًا وآليات اكتشاف التغيير وتحليلات البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء وبيانات حشودية المصدر وسلسلة الكتل في توفير الفرص وكذلك العرقلة. وفي كل الأحوال، يتطلب كل تطوير وابتكار تقييم حماية البيانات فضلاً عن الجوانب الأخلاقية بما يتوافق مع أوضاع الدولة وأجندة العام 2030.

المسار السادس: المعايير

أصبحت معايير سياسات إدارة الأراضي وقوانينها وتنظيماتها وتمويلها ومعاملاتها وعلى وجه الخصوص البيانات والتقنية متوفرة بشكل متزايد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. تعمل أهداف التنمية المستدامة على توحيد أجندة التنمية العالمية بما في ذلك وضع المؤشرات لمتابعتها وتقييمها. يسعى الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية إلى ضمان اعتماد معايير أفضل الممارسات وآليات التوافق التي تتيح إمكانية التشغيل البيني (من الناحية القانونية والدلالية والتقنية) للبيانات، والتي تعتبر أساسية لتقديم المعلومات الجيومكانية المتكاملة وخلق المعرفة. كما تساعد المعايير كذلك في تقليل التكلفة وعدم الازدواجية وحفظ الجهود المبذولة .

[81] Enemark, S., Bell, K. C., Lemmen, C. H. J., & McLaren, R. (2014) *إدارة الأراضي المناسبة الغرض*. الاتحاد الدولي للمساحين (FIG).

يعتبر إطار الإدارة الفعالة للأراضي مرجعاً في حد ذاته ، كما يوفر مرجعًا لمعايير إدارة الأراضي الدولية. ويسلط الضوء على قيمة المعايير وتوافرها على المستويين الإقليمي والوطني. ظهرت مساهمات كبيرة في إدارة الأراضي فيما يتعلق بالمعايير، لا سيما من خلال المبادرات العالمية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لقارة أوروبا ومؤتمر الأمم المتحدة للاستيطان ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي والمنظمة الدولية للتقييس والمنظمة الدولية للمسح البحري وائتلاف البيانات الجيومكانية المفتوحة والاتحاد الدولي لمهندسي المساحة. وعلى المستوى العالمي، يمثل القرار رقم (A/RES/69/266[82]) بشأن إطار المرجع الجيوديسي العالمي للتنمية المستدامة مرجعًا عالميًا أساسيًا. وتُظهر المبادرات على المستوى الإقليمي كالبنية التحتية للمعلومات المكانية في أوروبا إمكانية الاتفاق بين مختلف الدول القومية، كما لوحظت الجهود البارزة على المستوى الوطني في توحيد المعايير والمشاركة في مبادرات البنية التحتية الوطنية للبيانات المكانية واستراتيجيات معلومات الأراضي والممتلكات الوطنية، مع الاستفادة من التطورات الت حدثت مجال تقنية المعلومات والاتصالات وتقنيات الانترنت. ويتمثل الهدف عبر جميع المبادرات في تمكين أنظمة المعلومات المختلفة من الاتصال وتبادل البيانات من خلال التشغيل البيني (من الناحية القانونية والدلالية والتقنية). وفي هذا الصدد نجده يعمل على التشجيع بشدة على استخدام المعايير.

وتقدم السجلات العقارية لعام 2014 [83] مثالاً على معيار على المستوى الاستراتيجي حظي بإقبال كبير عبر السياقات الوطنية. وتضم الوثيقة ستة (6) بيانات متبصرة وترجمت إلى أكثر من 20 لغة وأثرت تأثيرا كبيرا على تطوير نظم إدارة الأراضي. وبالتوازي مع ذلك، فإن الأدوات التي تدعم بشكل مختلف وضع المعايير المرجعية لوكالات إدارة الأراضي، بما في ذلك الاستراتيجيات والإدارة والمهام التشغيلية، قد تم تطويرها بسهولة – مع أداة "النموذج المساحي" ومجموعات البيانات الوطنية التي توفر مخططاً بسيطاً للتشغيل المتبادل. قدم معيار معرفات قطع الأراضي [84] دليلاً تقنيًا للمسألة الأساسية الخاصة بالتعريف المكاني لحقوق الأراضي. في الماضي، استخدمت الجهات المختلفة معرفات مكانية مختلفة، كما كان يتطلب التكامل والكفاءة اعتماد وحدات ومعرفات موحدة. تعتبر إجراءات إعداد تقرير الدولة وتقارير "الأعمال التجارية " [85] و"إطار عمل تقييم حوكمة الأراضي "[86] وما يرتبط بها من عناصر ضمينة لها علاقة بإجراءات إدارة الأراضي وبياناتها من بين الأحدث والأوسع نطاقًا . يقدم نموذج مجال إدارة الأراضي (آيزو 19152) نموذج بيانات تمت الموافقة عليه من قبل منظمة التقييس الدولية في حين يُقدم نموذج مجال الحيازة الاجتماعية في الملحق الأول لنموذج مجال إدارة الأراضي مفهومًا ونموذجًا للبيانات يعتني بتسجيل جميع الأشخاص وعلاقاتهم بالأراضي. تعمل اللجنة الفنية التابعة للمنظمة الدولية للتقييس (ISO/TC211) على الإصدار الثاني من

[82] https://undocs.org/en/A/RES/69/266
[83] https://fig.net/resources/publications/figpub/pub61/Figpub61.pdf
[84] http://www.unece.org/fileadmin/DAM/hlm/documents/Publications/guidelines.real.property.e.pdf
[85] http://www.doingbusiness.org
[86] http://www.worldbank.org/en/programs/land-governance-assessment-framework

نموذج مجال إدارة الأراضي [87، 88]. ويركز معيار المنظمة الدولية للمسح البحري (S–121) على التخوم والحدود البحرية. كما توجد المزيد من التطورات الأخرى المرتبطة بمعايير تقييم الأراضي غير المسجلة، " تثمين الأراضي غير المسجلة"[89] و" تقييم الأراضي غير المسجلة: والدليل السياسي[90]". وسيحدد معيار (آيزو 19144) الخاص بنظم تصنيف المعلومات الجغرافية[91] اللغة الوصفية للغطاء الأرضي والمبادرات الإقليمية الأخرى على المستوى الأوربي بما في ذلك هيكلة نظام تصنيف استخدام الأراضي الخاصة بالبنية التحتية للمعلومات المكانية في أوروبا[92].

المسار السابع: الشراكات

تشكل الشراكات عنصرًا أصيلاً في إدارة الأراضي، وتكتسب الأهمية عبر سياقات أهداف التنمية المستدامة: لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدون تعاون فعّال عبر القطاعات والتعاون المتعدد التخصصات، بالإضافة على الشراكات مع القطاع الأكاديمي والخاص داخل البلدان والتعاون الدولي وبين الثقافات. يعترف الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية بالأهمية المتزايدة للشراكات في سياق إدارة المعلومات الجيومكانية، ويحددها كمسار استراتيجي مستقل، ويدعو إلى التركيز بشكل خاص على ثقافة إقامة شراكات موثوقة، وتحالفات استراتيجية، وتبادل القيم المتعلقة بإدارة المعلومات الجيومكانية.

بغض النظر عن السياق، تشكل الشراكات الأساس للإدارة الفعالة للأراضي، ويشمل ذلك بناء علاقات قوية داخل وبين القطاعين العام والخاص (عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص) والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وجهات التنسيق الوطنية والمنظمات غير الحكومية والهيئات المهنية والمنظمات المعنية بالتنسيق والجهات والمجتمعات الدولية. تم إيجاد الجهات المعنية لإدارة الأراضي في كل من هذه القطاعات، كما تعتمد أنواع الشراكات وطبيعتها على سياق البلد.

بالإضافة إلى وظائف إدارة الأراضي الأساسية المتعلقة بحيازة الأراضي واستخدامها وتطويرها وقيمها، تمتد الشراكات في إدارة الأراضي إلى البنى التحتية للبيانات المكانية، خاصةً البنى التحتية الوطنية للبيانات المكانية، عندما يتعلق الأمر بنشر المعلومات ومشاركتها. يمكن الاستفادة من مفاهيم البنية التحتية للبيانات المكانية وطرقها وأدواتها ضمن مجال إدارة الأراضي لدعم الثقة والوصول والنشر والاستخدام والمشاركة فيما يخص معلومات الأراضي.

[87] http://ggim.un.org/unwgic/presentations/6.2_Christopher_Body.pdf
[88] https://docs.opengeospatial.org/wp/18-008r1/18-008r1.html
[89] https://www.rics.org/de/news-insight/research/research-reports/valuing-unregistered-land/
[90] https://unhabitat.org/wp-content/uploads/2018/05/Guide_Valuation_unregistered_Land.pdf
[91] https://www.iso.org/standard/44342.html
[92] https://www.rics.org/de/news-insight/research/research-reports/valuing-unregistered-land/

إن الدور المتزايد للجهات الفعالة غير الحكومية المتضمنة في إدارة الأراضي يشكل أهميةً بالغة بشأن إنشاء وجمع وتخزين ونشر قوانين إدارة الأراضي والبيانات والمعاملات وحقوق الأراضي والملكية[93]. ويدعم ذلك مبدأ التبعية [94]وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشبكية خاصةً تقنيات الإنترنت. تتطلب شبكة الشراكات تحديدًا وبيانًا واضحًا للأدوار والمسؤوليات والرقابة، كما ينبغي أن تظل الوصاية على البيانات مع الجهة أو الكيان المكلف بجمعها وإدارتها ونشرها، وينبغي أن تظل الوصاية على البيانات مع الجهة أو الكيان المكلف بجمعها وإدارتها ونشرها.

يتضمن مسار الشراكة للإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية قوائم بأنواع متعددة من الشراكات ذات الصلة بالمستويات الوطنية أو الإقليمية أو المحلية لإدارة الأراضي، وتشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص (بما في ذلك اتفاقيات البناء – التملك – التشغيل واتفاقيات مستوى الخدمة) واتفاقيات التوزيع وتبادل المعلومات على المستوى العالمي وعمليات إدارة الأراضي القائمة على المشاركة وأنشطة رسم الخرائط مع منظمات المجتمع والمجتمعات المحلية / منظمات الشعوب.

المسار الثامن: بناء القدرات والتدريب

من المعترف به أن تنمية القدرات [95]تعد مجال تركيز رئيسي عندما يتعلق الأمر بتحقيق الاستدامة لإدارة للأراضي، وتتداخل هذه المسألة مع العديد من أهداف التنمية المستدامة ويتم التعامل معها بشكل مباشر ضمن إطار الهدف الرابع. يحدد الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية بناء القدرات والتدريب كمسار استراتيجي مستقل، ويتطلب الاهتمام في سياق الإدارة المستدامة والمتكاملة للمعلومات الجيومكانية. يعتبر بناء القدرات والتدريب من التحولات التي تؤدي إلى تمكّين الأفراد والقادة والمنظمات والمجتمعات، ويجب أن تقوم بتنفيذها الدولة. إن تعزيز الوعي والمعرفة والخبرة وتحسين الكفاءات والمهارات والمواهب من خلال التعليم والتدريب والتطوير المستمر، والتعليم مدي الحياة فجميعها تؤدي إلى تحسين قدرات الحكومات والمنظمات والمجتمعات وكذلك الأفراد.

ومن الضروري أن يتم تطوير المعرفة الدائمة ونقل المهارات في مجال إدارة الأراضي، كما يجب أن يكون ذلك على المستوى المطلوب لجميع الجهات المعنية في مجال إدارة الأراضي، سوآءًا من محليين أو وطنيين أو دون ذلك، أو العاملين في الحكومة أو القطاع الخاص أو الأوساط الأكاديمية أو المجتمع المدني أو المجتمع أو مع القطاع غير الربحي. يتضمن تطوير المعرفة

[93] https://www.prindex.net/

[94] https://www.eurofound.europa.eu/observatories/eurwork/industrial-relations-dictionary/subsidiarity

[1]8 تنمية القدرات هي "العمليات التي يقوم بموجبها الأفراد والمنظمات والمجتمع بأكمله لاكتساب القدرات وتعزيزها وإنشاؤها وملائمتها والحفاظ عليها بمرور الوقت" (لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-2006).

ونقلها انشاء واستخدام مبادرات محددة الأهداف بما في ذلك تنمية القدرات وزيادة الوعي ودعم برامج التعليم الرسمي. كما تتضمن الاعتراف وتعزيز ريادة الأعمال والتدريب المهني في بيئة العمل وتطوير وتحسين المهارات، وبشكلٍ عام، يعد الهدف من ذلك هو استدامة وزيادة الوعي في مجال إدارة الأراضي من خلال الوسائل التقليدية والبديلة – بما في ذلك برامج تنمية المهارات التقليدية، والتدريب على المهارات القائمة على السياق، والتدريب المهني، والتعلم من الأقران، والتدريب المهني وبرامج التدريب المشتركة بين الحكومات. كما تتضمن تنمية القدرات كذلك تكوين المهارات وتعزيزها، وتبادل الخبرات والمعارف عبر البلدان.

وبصورة أساسية، ينبغي أن يكون هناك مستوى أساسي لفهم المفاهيم الجيومكانية وأدواتها، وكيفية ارتباطها بإدارة الاراضي، وتواجدها عبر المجتمع وإطار الدولة. بينما ينبغي أن يتمتع المتخصصون في إدارة الأراضي دائمًا بالقدرة الجيومكانية العالية، فإن المجتمعات المحلية ذات القدرات الجيومكانية تكون أكثر قدرة على استخدام نظام إدارة الأراضي والدعوة إليه والاختلاف فيه عند الضرورة. قد لا تكون برامج التعليم الرسمية ضرورية في جميع الحالات، كما يمكن الاستفادة من توفير المعلومات وبرامج التعلم الاجتماعي بالإضافة إلى اتاحة المواد التدريبية في المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازة VGGTs وامكانية الوصول إليها بسهولة.

ومن ناحية التعليم الرسمي لإدارة الأراضي، تتوفر مجموعة متزايدة من الخيارات. في المرحلتين الابتدائية والثانوية، ساعد تطور تقنية المعلومات والاتصالات وتقنيات الشبكة العنكبوتية على استخدام الأدوات الجيومكانية في الفصول الدراسية. أما في المستويات المتقدمة، تُستخدم المفاهيم والأدوات الجيومكانية عبر التخصصات والمجالات المتعددة. لا يزال دور البرامج الجيومكانية التقليدية للطلاب الجامعيين والدراسات العليا لتطوير المتخصصين في إدارة الأراضي بالغة الأهمية ومتسقة مع كلٍ من السياقات النامية والمتقدمة. في السياقات النامية، يتضح حدوث زيادة ملحوظة في تحويل البرامج المهنية إلى برامج الشهادات المهنية الكاملة. تدعم المبادرات المقدمة من مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لبرامج التنظيم وإدارة الأراضي تنمية القدرات على مستوى الدراسات العليا في البلدان النامية، خاصةً في أقل البلدان نمواً وكذلك في البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، كما تركز المبادرات على تطوير مجموعة من المهارات متعددة التخصصات لإدارة الأراضي. توضح برامج البحث والتطوير التعاونية بين الشمال والجنوب التقدم نحو تنمية القدرات على مستوى الدكتوراه والبحث والتطوير. كما لوحظَ التقدم في تنمية القدرات والخبرات في مجال إدارة الأراضي على مستوى متزايد بوجه عام، رغم أنه لا يمكن القول بأنها تواكب الطلب، خاصةً في سياق أجندة عام 2030. ولهذا السبب، يتم التعرف على مجموعة من الأساليب البديلة والدعوة لها.

قد تتضـمن الطرق البديلة برامج تدريبية تسـتند على آلية تعقب سـريعة، أو وحدات الدورات ذات الاعتماد الدقيق، أو التعلم عن بعد، أو الدورات التدريبية العالمية المفتوحة على شـبكة الانترنت (MOOC) وفي سـياقات أخرى، يتضـمن تدريب المسـاحين الأساسيين [96]لدعم مشاريع إدارة الأراضي الواسعة في جميع أنحاء البلاد. وفي هذه الحالات، يتمثل دور المسؤولين من المهنيين في إدارة الأراضي على تطوير المناهج الدراسية وتقديمها وإدارة عملياتها ومناهجها وبياناتها ووسائلها.

المسار التاسع: الدعوة والتوعية

تعتبر الدعوة والوعي عنصران أساسيان في أي مبادرة معاصرة لإدارة الأراضي أو برنامج أو مشروع والنظام الناتج عن ذلك، ومن غير الممكن أن تنجح من غير موافقة الجهات المعنية ودعمهم لها في مختلف أنحاء المجتمع كما يمكن أن تساعد أنشطة الدعوة والتوعية في إقامة هذا الدعم والحفاظ عليه. تُشير جميع مبادرات سياسة الأراضي العالمية البارزة إلى أهمية تحديد الجهات المعنية وتطوير استراتيجيات المشاركة وتنفيذ مبادرات الاتصال وتقييمها بشكلٍ فعال بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

يعترف الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية بالدعوة والتوعية كمسار استراتيجي مستقل، كما يقر هذا المسار الاستراتيجي بأن التنفيذ الناجح للإدارة المتكاملة للمعلومات الجيومكانية يعتمد على الاعتراف والمشاركة النشطة من جانب الجهات المعنية والمجتمع العام. يدعو الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية إلى تضمين أنشطة المشاركة واستمرارها خلال فترة الإنشاء والتنفيذ، من أجل تعزيز التصميم الكلي لإدارة المعلومات الجيومكانية المتكاملة والاستفادة منها.

تُشكل المشاركة الهادفة مع جميع الجهات المعنية بالأراضي جزءًا لا يتجزأ من تنفيذ الإدارة الفعالة للأراضي. ويشمل ذلك القيام بتحديد الجهات ذات الصلة وتخطيط المشاركة وتنفيذها والقيام باستراتيجيات اتصال متكاملة ومتابعة وتقييم الأنشطة بشكلٍ أكثر فعالية. قد يشمل القيام بهذه المهام على المستوى المجتمعي والوطني والإقليمي والدولي، اعتمادًا على حجم النظام أو المشروع.

[9]6 يُعرف كذلك باسم "المساحين الحديثيين". معرفة الممارسين حول كيفية استخدام أدوات محددة للقيام بجزء مخصص من سير عمل إدارة الأراضي. يتم تدريبهم في جزء بسيط من الوقت اللازم ليصبحوا مساحين تقليديين ومدربين بشكلٍ كاملاً.
https://www.giminternational.com/content/article/from-barefoot-to-air-foot-surveyors

يشمل تحديد الجهات المعنية انخراط جميع المجتمعات المحلية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة والأكاديمية والحكومية – المتعلقة بنظام إدارة الأراضي. كما ينبغي جمع أنشطة التخطيط والتنفيذ للجهات المعنية وأن يتم تحديد قنوات الاتصال المناسبة للتبادل والمشاركة، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى تطوير وتنفيذ استراتيجيات المشاركة ومتابعتها. إن الهدف من ذلك هو تقديم عمليات تواصل ومشاركة ذات كفاءة وفعالية من خلال استخدام وسائط الاتصال المناسبة لضمان المناقشات العامة المستنيرة واتخاذ القرارات بشأن مسائل الأراضي، كما تتم متابعة وتقييم المساهمات المقدمة من الجهات المعنية لضمان الدعوة والتمكين والمشاركة وتحديد الحلول الملائمة محليا وعالميا.

وعلى الصعيد الدولي، يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للأستيطان ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، والهيئة الاستشارية لقانون البحار[97] ، والاتحاد الدولي للمساحين بتقديم المفاهيم والأدوات لدعم الدعوة والتوعية حول إدارة الأراضي. تُقدم المنظمات غير الحكومية وغير الربحية مناهج فنية لدعم المشاركة من خلال أنشطة إنتاج الخرائط والتسجيل. وعلى الصعيد الوطني، توفر المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني خيارات وبدائل أخرى .كما تسعى أي مبادرة على الصعيد المحلي إلى التوافق مع المعايير واللغة والقدرات المحلية عندما يتعلق الأمر بالدعوة والتوعية على نحو ملائم ومسؤول.

الخلاصة والآفاق المستقبلية

تطبق أهداف التنمية المستدامة عالميًا على جميع البلدان وذلك لحشد الجهود للقضاء على جميع أشكال الفقر ومكافحة عدم المساواة والتصدي لتغير المناخ، مع ضمان عدم استبعاد أحد منها. تقدم لجنة خبراء الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية قاعدة واسعة لدعم تطوير أهداف التنمية المستدامة، من خلال الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية. فيما يتعلق بالمعلومات الجيومكانية المتعلقة بالأراضي، فيما يتعلق بالمعلومات الجيومكانية المتعلقة بالأراضي، لا تتمتع نسبة كبيرة من البشر بحقوق ملكية الأراضي، كما أن هناك حاجة للإسراع بالجهود الرامية لتوثيق علاقاتهم بالأراضي وتسجيلها والاعتراف بجميع أشكالها. تربط إدارة الأراضي الأشخاص بأراضيهم وتطلعهم حول "كيف" و"ماذا" و"من" و"متى" و"أين" حيازة الأراضي واستخدامها وقيمتها وتطويرها، وينبغي أن تكون متاحة وملائمة ومعقولة التكلفة وأن تعترف بالظروف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

20 المجلس الاستشاري لقانون البحار هو المجلس الاستشاري المشترك بين المنظمة الدولية للمسح البحري والاتحاد العالمي للجيوديسيا IAG. يتألف المجلس الاستشاري من أربعة ممثلين من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للمسح البحري، وأربعة ممثلين من الاتحاد العالمي للجيوديسيا. https://iho.int/en/ablos

يعتبر إطار الإدارة الفعالة للأراضي بمساراته التسعة دليلاً شاملاً للسياسات كما يوفر مرجعًا للدول الأعضاء عند إنشاء وتعزيز وتنسيق ومتابعة إدارة الأراضي على المستوى الوطني أو دون الوطني، كما صُمم لكلٍ من السياق النامي والمتطور. يتوافق إطار الإدارة الفعالة للأراضي بشكل مباشر مع الإطار المتكامل والاستراتيجي للمعلومات الجيومكانية، كما يقوم إطار الإدارة الفعالة للأراضي بتنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية لقطاع الأراضي. توفر المسارات التسعة لإطار الإدارة الفعالة للأراضي آلية نحو القيادة الفعالة والدعوة والحشد والإجراءات للتعجيل بالجهود الرامية إلى توثيق العلاقات بالأراضي وتسجيلها والاعتراف بها في جميع الأشكال وتزويد البشرية بحقوق الملكية للأراضي.

وسعيًا لتحقيق الآفاق المستقبلية، سيعمل إطار الإدارة الفعالة للأراضي على الاستفادة من الدليل التنفيذي للإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية كمصدر مرجعي لتزويد الحكومات بالمعلومات من أجل تصميم وتخطيط وتنفيذ والمحافظة على إدارة فعالة للأراضي في بلدهم على نحوٍ يتيح التغيير التحولي الإيجابي بطرق واضحة ومستدامة. يُقدم الدليل التنفيذي للإطار المتكامل للمعلومات الجيومكانية إرشادات وخيارات وإجراءات محددة لكل من المسارات الاستراتيجية التسعة على نحوٍ متساوٍ لإطار الإدارة الفعالة للأراضي ومساراته التسعة، وهذا من شأنه أن يوجه المستخدم من خلال النهج والمحتوى والأساس المنطقي والخيارات والاعتبارات والمبادئ المتوافقة مع الإجراءات.

فريق الخبراء المعني بإدارة الأراضي وتنظيمها
لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية لإدارة المعلومات الجيومكانية العالمية
أيار/مايو 2020